

جامعة قاصدي مرياح - ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية



مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة : علوم تجارية

التخصص : التقنيات الكمية في المالية

من إعداد الطالبة : مريم مسعي

بعنوان :

أثر تقلبات أسعار الصرف على كفاءة البنوك

دراسة حالة " بنك سوسيتي جنرال الجزائر "

للفترة 2004 - 2014

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 2016/05/21

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الأستاذ/ محمد الهاشمي حجاج..... (أستاذ مساعد / أ جامعة قاصدي مرياح ورقلة) رئيسا

الدكتورة/ شريفة جعدي.....(أستاذ مساعد / ب جامعة قاصدي مرياح ورقلة) مشرفة

الدكتور/ أحمد سلامي..... (أستاذ مساعد / أ جامعة قاصدي مرياح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية 2015/2016

الإهداء

الحمد لله فائق الأنوار، وجاعل الليل والنهار ثم الصلاة والسلام على سيدنا محمد المختار
إلى من أرضعتني لبن الحنان، وسقتني ماء الحياة، إلى من تطيب أيامي بقربها، ويسعد قلبي
بهنائها، إلى أغلى ما في الوجود... أمي.

إلى من كان لي سندا طوال الحياة، ولم يبخل علي بالغالي والنفيس والذي الكريم.

إلى جدتي أطال الله في عمرها

إلى من ترعرت معهم ونما غصني بينهم أخواتي سمية، لميس، أسماء

إلى كل الأهل والأقارب من قريب وبعيد

إلى زملائي في العمل

إلى من أنار لي الطريق في سبيل تحصيل ولو قدر بسيط من المعرفة، أساتذتي الكرام

إلى رفقاء الدرب الذين كانوا بمثابة إخوة، زملائي وأصدقائي الأعزاء

إلى كل هؤلاء وبأسمى معاني الحب والوفاء أهدي هذا العمل.

مريه

الشكر

الحمد لله الذي وفقني إلى إتمام هذه المذكرة، وأحمده تعالى وأشكره على نعمة العلم التي

وهبني إياها، وأن أبلغني هذه المرتبة.

وأقدم بجزيل الشكر للأستاذة الفديرة المشرفة شريفة جعدي التي أنارت علي بتوجيهاتها
السديدة ونصائحها القيمة التي ساعدتني في إتمام هذا العمل المتواضع، فكانت بحق مشرفة
وسنداً لي.

كما أتقدم بالشكر والاحترام لكل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
لجامعة قاصدي مرباح على رأسهم الأستاذ بوزيد عصام والأستاذ إسماعيل بن قانة والأستاذ
شيخي محمد

كما لا أنسى التوجه بالشكر والامتنان إلى السيدة ولد سعد ويزة مديرة بنك سوسيتي جنرال
الجزائر وكالة ورقلة والموظف رفيق أيت مدور على الاستقبال وتقديم المعلومات، كما
أتوجه بشكر موظفي مكتبة جامعة قاصدي مرباح ورقلة على رأسهم محمد أمين بن عريمة
والى كل من ساهم في ذلك من قريب أو بعيد...

لكم جميعاً تشكراتي الخالصة...

الملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى البحث فيما إذا كان هناك أثر لتقلبات أسعار الصرف على كفاءة البنك وتمثلت عينة الدراسة في بنك سوسيتي جنرال الجزائر وذلك خلال الفترة الممتدة من (2004-2014)، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للإلمام بحيثيات الجانب النظري والتطبيقي، كما تم الاعتماد على بعض المؤشرات المالية لتقييم كفاءة البنك تمثلت في كل من العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول وهامش الربح، بالإضافة إلى استخدام الأسلوب الإحصائي المتمثل في الانحدار الخطي البسيط لتفسير العلاقة بين صافي الدخل باعتباره المتغير التابع ومجموعة من المتغيرات المستقلة تمثلت في إيرادات الصرف، حجم المعاملات الخارجية وفوائد القروض.

وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين كل المتغيرات المستقلة والدخل الصافي للبنك، وتم المفاضلة بين النماذج باختيار النموذج الأول الذي يدرس العلاقة بين إيرادات الصرف بدلالة الدخل الصافي.

الكلمات المفتاحية : تقلبات أسعار الصرف، كفاءة البنك، إيرادات الصرف، حجم المعاملات الخارجية، الدخل الصافي، مؤشرات مالية، الانحدار الخطي البسيط.

Résumé :

Le but de cette étude est de savoir est ce qu' il existe un effet de fluctuation des taux d'échange sur l'efficacité de la banque le modèle de la banque société générale a été pris comme échantillon et ce durant la période (2004-2014), pour arriver au but de l'étude il a été utilisé la méthode descriptive et analytique pour mieux connaitre le coté théorique et pratique, certains indicateurs financiers ont été utilisés pour évaluer l'efficacité des bénéfices et les charges, en plus de l'utilisation de la méthode statistique de régression linéaire simple pour expliquer le relation entre le bénéfice net considéré comme un variable rattaché et un ensemble de variable indépendantes composées de recettes de change, le volume des transactions avec l'étranger et les intérêts sur les prêts.

La conclusion de l'étude confirme qu'il existe une relation positive statiquement significative entre toutes les variables indépendantes et le résultat net de la banque, parmi les méthodes appliquées, il a été choisi le premier modèle qui examine la relation entre les revenus de change en terme de revenu net.

Les mots clés : fluctuations des taux de change, l'efficacité de la banque, recettes de change, volume des transactions, le revenu net, les indicateurs financiers, simple régression linéaire .

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
28	المؤشرات المستخدمة في حساب العائد	(1.2)
30	مؤشرات كفاءة الأرباح والتكاليف لبنك سوسيتي جنرال خلال فترة الدراسة 2004-2014	(2.2)
32	تطور أسعار وإيرادات الصرف (الدولار والأورو) خلال الفترة 2004-2014	(3.2)
33	تطور إيرادات فوائد القروض لبنك سوسيتي جنرال 2004-2014	(4.2)
34	تطور حجم المعاملات الخارجية لبنك سوسيتي جنرال خلال الفترة 2004-2014	(5.2)
36	نتائج اختبار النموذج الأول لإجمالي الدخل الصافي للبنك بدلالة إيرادات الصرف	(6.2)
38	نتائج اختبار بروش قودفري للنموذج الأول	(7.2)
38	نتائج اختبار White للنموذج الأول	(8.2)
39	نتائج اختبار سلسلة البواقي للنموذج الأول	(9.2)
39	نتائج اختبار سلسلة مربعات البواقي للنموذج الأول	(10.2)
40	نتائج اختبار النموذج الثاني لإجمالي لدخل الصافي للبنك بدلالة إيرادات فوائد القروض	(11.2)
41	نتائج اختبار بروش قودفري للنموذج الثاني	(12.2)
41	نتائج اختبار White للنموذج الثاني	(13.2)
42	نتائج اختبار سلسلة البواقي للنموذج الثاني	(14.2)
43	نتائج اختبار سلسلة مربعات البواقي للنموذج الثاني	(15.2)
43	نتائج اختبار النموذج الثالث لإجمالي الدخل الصافي للبنك بدلالة حجم المعاملات الخارجية	(16.2)
44	نتائج اختبار بروش قودفري للنموذج الثاني	(17.2)
45	نتائج اختبار White للنموذج الثالث	(18.2)
45	نتائج اختبار سلسلة البواقي للنموذج الثالث	(19.2)
46	نتائج اختبار سلسلة مربعات البواقي للنموذج الثالث	(20.2)
46	معايير المفاضلة بين النماذج	(21.2)

قائمة الأشكال البيانية

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
35	تطور حجم المعاملات الخارجية مقارنة بالدخل الصافي للبنك	(1.2)
35	تطور إيرادات الصرف والقروض مقارنة بالدخل الصافي للبنك	(2.2)
37	مناطق القبول والرفض لقيمة DW للنموذج الأول	(3.2)
41	مناطق القبول والرفض لقيمة DW للنموذج الثاني	(4.2)
44	مناطق القبول والرفض لقيمة DW للنموذج الثالث	(5.2)

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملاحق	الرقم
61	جدول خصوم بنك سوسيتي جنرال الجزائر 2005-2004	الملحق 1
62	جدول منتجات بنك سوسيتي جنرال الجزائر 2005-2004	الملحق 2
63	جدول خصوم بنك سوسيتي جنرال الجزائر 2007-2006	الملحق 3
64	جدول منتجات بنك سوسيتي جنرال الجزائر 2007-2006	الملحق 4
65	جدول خصوم بنك سوسيتي جنرال الجزائر 2009-2008	الملحق 5
65	جدول حسابات النتائج بنك سوسيتي جنرال الجزائر 2009-2008	الملحق 6
66	جدول خصوم بنك سوسيتي جنرال الجزائر 2011-2010	الملحق 7
66	جدول حسابات النتائج بنك سوسيتي جنرال الجزائر 2011-2010	الملحق 8
67	جدول خصوم بنك سوسيتي جنرال الجزائر 2013-2012	الملحق 9
67	جدول حسابات النتائج بنك سوسيتي جنرال الجزائر 2013-2012	الملحق 10
68	جدول خصوم بنك سوسيتي جنرال الجزائر 2014	الملحق 11
68	جدول حسابات النتائج بنك سوسيتي جنرال الجزائر 2014	الملحق 12

قائمة المختصرات

الدلالة باللغة العربية	الدلالة باللغة الأصلية	الرمز / الاختصار
العائد على حقوق الملكية	Return on Equity	ROE
العائد على الأصول	Return on Assets	ROA
مضاعف حقوق الملكية	Equity Multiplier	EM
هامش الربح	Profit Margin	PM
منفعة الأصول	Actif de prestation	AU
سوسيتي جنرال الجزائر	Société Générale Algérie	SGA

مقدمة عامة

إن للبنوك دورا هاما حيث تعتبر عصب الاقتصاد الوطني، ويتجلى ذلك في قيامها بتجميع الموارد المالية واستخدامها في استثمارات مدرة للعائد، وبأقل المخاطر، إلا أن هذا لا يتحقق إلا إذا قامت إدارة هذه البنوك بتخطيط هذه الاستثمارات بشكل جيد وتنفيذ الخطط بشكل يسمح لها للوصول إلى الأهداف المسطرة.

فنتيجة التطورات الكبيرة التي تطرأ على الاقتصاد الوطني من جهة وعلى الاقتصاد الدولي من جهة أخرى، من خلال التحولات الكبيرة التي يعرفها القطاع الاقتصادي بشكل عام والقطاع المالي بشكل خاص، فقد شهد القطاع المالي في العقود الأخيرة تطورات سريعة ناتجة عن العولمة المالية وتحرير التجارة الخارجية، فتحت مجالات أوسع للبنوك والمؤسسات المالية في الاستثمار وتحقيق الأرباح، فجانبا استفادة البنوك من هذا التطور السريع ظهرت بالمقابل تحديات من شأنها التقليل من المكاسب والفرص المتاحة، والمتمثلة في المخاطر التي تواجه النشاط المصرفي من بينها تقلبات سعر الصرف.

ويحتل موضوع الكفاءة في القطاع المصرفي موقعا هاما خاصة في فترة التحرر والعولمة في الأسواق المالية، حيث أصبحت البنوك تزاول نشاطها من خلال سوق تتسم بالمنافسة الشديدة سواء من طرف المؤسسات المالية أو الغير مالية، وفي ظل التطورات الإقليمية والدولية على صعيد العمليات والتقنيات وجدت هذه البنوك نفسها في وضع يحتم عليها التركيز على كفاءة أدائها في مختلف المستويات كشرط لنجاحها في المحافظة على نشاطها والقدرة على المنافسة، لذا أصبح الأداء المصرفي لأي بلد قضية إستراتيجية من اجل تعزيز فعالية ومرونة النظام المالي ككل خاصة في وجه الصدمات المالية والاقتصادية. ومن خلال ما سبق عرضه، ومن أجل الوصول إلى الغاية المنشودة يمكن صياغة الإشكالية كما يلي:

ب. الإشكالية :

- ما مدى تأثير تقلبات أسعار الصرف على كفاءة بنك سوسيتي جنرال الجزائر خلال الفترة 2004 - 2014؟

ت. الأسئلة الفرعية :

- هل يتمتع بنك سوسيتي جنرال الجزائر بالقدرة على التحكم بتكاليفه وكذا تحقيق ربحية؟
- هل ليرادات الصرف أثر على الدخل الصافي لبنك سوسيتي جنرال الجزائر أكبر مقارنة بفوائد القروض؟
- هل هناك أثر إيجابي لحجم المعاملات الخارجية على الدخل الصافي لبنك سوسيتي جنرال الجزائر؟

ث. فرضيات البحث :

بهدف الإجابة على إشكالية البحث نحاول اختبار صحة الفرضيات التالية:

● الفرضية الرئيسية :

- لا تتأثر كفاءة بنك سوسيتي جنرال الجزائر بتقلبات أسعار الصرف.

● الفرضيات الجزئية :

- لبنك سوسيتي جنرال الجزائر القدرة على تحقيق ربحية إضافة إلى التحكم في تكاليفه؛
- تساهم إيرادات الصرف في زيادة الدخل الصافي للبنك مقارنة بفوائد القروض؛
- لحجم المعاملات الخارجية تأثير إيجابي على الدخل الصافي للبنك؛

ج. حدود الدراسة :

- **الحدود المكانية :** تتمثل الحدود المكانية للدراسة التطبيقية في بنك سوسيتي جنرال الجزائر.
 - **الحدود الزمنية :** تمثلت الحدود الزمنية في الفترة الممتدة ما بين (2004 – 2014) وذلك نظرا للمعطيات المتوفرة.
- ح. مبررات اختيار الموضوع :**
- تعود أسباب اختيارنا للموضوع إلى ما يلي:
 - بحكم الموضوع متعلق بالتخصص؛
 - الرغبة الشخصية في دراسة موضوع متعلق بالجانب المصرفي، والسعي إلى معرفة العوامل المؤثرة على كفاءة البنك؛
 - قلة الأعمال الأكاديمية التي تدرس أثر تقلبات أسعار الصرف على كفاءة البنوك؛
 - محاولة الإلمام بأهم العراقيل التي قد تواجه البنوك وروح الفضول لاكتشاف خبايا هذا الموضوع وبالتالي فهم جانب أساسي في المجال المصرفي.
- خ. أهداف البحث :**
- تتمثل أهداف البحث فيما يلي:
 - معرفة مدى كفاءة بنك SGA من حيث الأرباح والتكاليف من خلال حساب النسب المالية؛
 - إبراز أثر تقلبات أسعار الصرف على الدخل الصافي لبنك سوسيتي جنرال الجزائر؛
 - معرفة كم تأثر فوائد القروض على الدخل الصافي لبنك سوسيتي جنرال الجزائر باعتبارها النشاط الرئيسي له؛
 - إبراز مساهمة كل من إيرادات الصرف وحجم المعاملات الخارجية في الدخل الصافي لبنك SGA؛
 - تطبيق الأساليب الكمية والإحصائية لقياس المتغيرات والربط بين ما هو نظري بالجانب الحسابي التحليلي للوصول إلى نتائج تزيد من دقة التحليل؛
 - الوصول إلى نموذج يفسر العلاقة بين المتغيرات المفسرة وكفاءة البنك.
- د. أهمية الموضوع :**
- تظهر أهمية الموضوع من أهمية القطاع المصرفي باعتباره الركيزة الأساسية لاقتصاديات الدول، فبناء اقتصاد مزدهر لا يكون إلا بوجود قطاع مصرفي متين ومتطور وهذا لا يكون إلا عن طريق تحقيق الكفاءة لتعظيم الأرباح؛
 - تظهر أهمية البحث في كون أن الكفاءة المصرفية أصبحت ضرورة وليس اختيار، لضمان مسايرة العولة المالية وما تحمله من تحديات المنافسة؛
 - الربط بين متغيرين أساسيين في المجال الاقتصادي هما الكفاءة المصرفية وسعر الصرف وتأثير تقلبات هذا الأخير على كفاءة البنك؛
- ذ. منهج البحث والأدوات المستخدمة :**
- من أجل معالجة موضوع بحثنا اعتمدنا في شقه النظري المنهج الوصفي التحليلي، حيث يتم استعراض مفهوم الكفاءة وأنواعها وكذا طرق قياسها، الشق التطبيقي فكان باعتماد أسلوب دراسة الحالة لبنك جزائري خاص مستخدمين عند التحليل النسب المالية كمؤشرات لقياس كفاءة التكاليف وكفاءة الأرباح كما استخدمنا أدوات التحليل الإحصائي المتمثلة في برنامج

EVIEWS 7.0 لتقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط بالإضافة إلى استخدام برنامج معالج المعلومات EXCEL إصدار 2007 لحساب المؤشرات المالية ولإعداد الجداول والأشكال البيانية.

ر. صعوبات البحث :

مما لاشك فيه أنه لا يوجد أي بحث خال من الصعوبات خاصة وإذا كان الموضوع يحتاج إلى المزيد من البحث نظرا لقلة الدراسات في هذا الموضوع مع العلم أن كل من سعر الصرف وكفاءة البنوك قد تناولها الكثير من الباحثين من قبل لكن العلاقة الموجودة بينهما تضيي الجدية على الموضوع.

- قلة الدراسات المتعلقة بالموضوع، خاصة الكتب والمراجع المتعلقة بدراسة العلاقة بين سعر الصرف وكفاءة البنوك؛
- صعوبة الحصول على بعض البيانات من قبل موظفي البنوك والتي لم تحتويها التقارير السنوية وذلك لسرية المعطيات.

ز. هيكل البحث :

من اجل تحقيق أهداف الدراسة ومعالجة إشكالياتها واختبار فرضياتها، قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين رئيسيين، نتعرض في **الفصل الأول** إلى الأدبيات النظرية والتطبيقية والتي تعرض بدورها في مبحثين، بحيث يتناول المبحث الأول الأدبيات النظرية من خلال مطلبين نعرض في الأول مدخلا عاما حول الكفاءة المصرفية، يتم فيه تقديم إطارها النظري وذلك من خلال دراسة مفهومها ومختلف طرق قياسها ثم التطرق إلى آليات قياس وتحليل كفاءة الوكالات البنكية. وفيما يخص المطلب الثاني فتضمن عموميات حول سعر الصرف وأساليب التحوط من مخاطره، أما المبحث الثاني فقد خصص لعرض ومناقشة مختلف الدراسات السابقة في الموضوع بالإضافة إلى إبراز ما يميز موضوع دراستنا عن الدراسات السابقة.

تمثل **الفصل الثاني** في الدراسة التطبيقية والتي تتكون من مبحثين، بحيث نتعرض في المبحث الأول إلى الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة، يتضمن المطلب الأول عرض لطريقة جمع المعلومات، والمطلب الثاني الأدوات المستخدمة من خلال إبراز مختلف الخطوات المتبعة في الدراسة التطبيقية، أما المبحث الثاني فيلخص عرض وتحليل النتائج من خلال مطلبين، الأول يتم فيه عرض النتائج المتوصل إليها، والثاني يقتصر على مناقشة وتحليل للنتائج. وفي الأخير الخاتمة التي سنعرض من خلالها النتائج المتوصل إليها، بالإضافة إلى التوصيات وأفاق الدراسة.

الفصل الأول

تمهيد الفصل :

باتت المخاطرة مفهوماً لصيقاً بالنشاط المصرفي وملازماً له لدرجة أنها أصبحت تهدد جوهر عمل البنوك وتحد من قدرتها على استخدام مصادر أموالها، لذا فقد بدأت البنوك على تحديد هذه المخاطر وتقييمها حتى تتمكن من التحكم فيها ومعالجتها، فقد تولدت المخاطر المصرفية وتشعبت أنواعها وزادت حدتها وتعقدتها من بينها مخاطر الصرف فكل مؤسسة معرضة لخطر سعر الصرف من جراء القيام بعمليات بالعملة الصعبة، وامتلاك مستحقات وديون بالعملة الأجنبية قد يوقع على عاتق البنك. فللبنوك التجارية دور مهم ورئيسي في تسوية المعاملات الخارجية التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين بالإضافة إلى تحويلات للعملة الأجنبية والإقراض والاقتراض، ومبادلات للعملات، وضمن هذه المعاملات فهي معرضة لمخاطر سعر الصرف التي قد تكون مكاسب للبنك أو خسائر وفي كلتا الحالتين فإنها ستؤثر على كفاءته. ويعتبر تقييم كفاءة البنوك والعمل على مراقبة نشاطها أمر ضروري لبقاء البنوك في ظل المخاطر والتغيرات، وكذا حدوث العديد من الأزمات المالية التي كان سببها الرئيسي البنوك، لذا فقياس كفاءة هذه الأخيرة يمكن من معرفة نقاط القوة ونقاط الضعف، ومحاولة تصحيح الانحرافات وتدارك الأوضاع قبل فوات الأوان. وبغية الإلمام بمختلف جوانب موضوع هذا الفصل سيتم تقسيمه إلى مبحثين:

المبحث الأول: الأدبيات النظرية لسعر الصرف والكفاءة المصرفية

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية لعلاقة سعر الصرف وكفاءة البنوك

المبحث الأول: الأدبيات النظرية

تقلبات أسعار الصرف هي المخاطر الحالية والمستقبلية التي قد تتأثر بها إيرادات البنك وأعماله نتيجة للتغيرات في حركة سعر الصرف، وينتج عن عملية سعر الصرف العديد من المخاطر التي قد تؤثر على كفاءة البنك، لذا سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق لمفاهيم عامة حول الكفاءة المصرفية وعموميات حول سعر الصرف.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الكفاءة المصرفية

بالرغم من أهمية موضوع الكفاءة إلا أن وضع إطار لمفهومها في المؤسسة المصرفية مازال أمرا صعبا، حيث تعددت مفاهيمها وأساليب قياسها، ومن أجل التوصل إلى مفهوم الكفاءة في المؤسسة المصرفية وطرق قياسها، سنحاول توضيح ذلك من خلال هذا المطلب.

أولا: مفهوم الكفاءة المصرفية وأبعادها :

1. تعريف الكفاءة :

تعددت تعريفات الكفاءة بتطور مفهومها، وفي ما يلي بعض هذه التعاريف :

الكفاءة لغة هي: "الحالة التي يكون فيها الشيء مساو لشيء آخر"¹.

أما اصطلاحا فتعرف الكفاءة بأنها " الطريقة المثلى لاستخدام الموارد "².

كما تعرف بأنها " القدرة على تقليل الوسائل المستخدمة لغرض تحقيق نتيجة معينة "³.

أو هي " القيام بالعمل بأفضل طريقة ممكنة من حيث التكلفة والوقت والربحية "⁴.

ويعود مفهوم الكفاءة تاريخيا إلى الاقتصادي الإيطالي فيليدرو بارتو، الذي طور صياغة هذا المفهوم وأصبح يعرف " بأمثلة بارتو" وحسب بارتو فإن " أي تخصيص ممكن للموارد فهو إما تخصيص كفاء أو تخصيص غير كفاء، وأي تخصيص غير كفاء للموارد فهو يعبر عن اللاكفاءة "⁵.

¹ - نجاد ناهض فؤاد الهليل، "قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية دراسة تطبيقية على مصارف المحلية في فلسطين"، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2013، ص 19.

² - محمد الجموعي قريشي، "قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2003"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص 8.

³ - Brigitte Doriath, Christian Goujet, **Gestion Prévisionnelle Et Mesure De la Performance**, 3eme Ed, Parais, France, 2007, P173.

⁴ - عبد الرحيم يسي، جازية بن بوزيان، مداخله بعنوان: "تقييم كفاءة أداء النظام المصرفي"، الملتقى الوطني حول المنظمة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، جامعة بشار، الجزائر، 24-25 أبريل 2006، ص 1.

⁵ - علي بن ساحة، عبد الحميد بوخاري، مداخله بعنوان: "التحرير المالي وكفاءة الأداء المصرفي في الجزائر"، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 22 و 23 نوفمبر 2011، ص 134.

أما من الجانب الاقتصادي: فتعرف الكفاءة بأنها تعبير سعري معين ينصب على العلاقة بين أسعار المدخلات وأسعار المخرجات، حيث تستخدم هذه المدخلات وفقا لمبادئ التنظيم الاقتصادي، وتنطوي الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد أي تجنب استنفادها دون الحصول منها على الإشباع الممكن توفيره منها¹.

كما تعرف الكفاءة حسب المكتب الكندي للفحص العام: "بأنها الكيفية الجيدة التي تستعمل بها المنظمة مواردها (مدخلات) لإنتاج السلع والخدمات"².

وما سبق يمكن استنتاج أن الكفاءة هي: الاستخدام العقلاني والرشيد والمفاضلة بين البدائل واختيار أفضلها الذي يقلل التكاليف ويعظم العائد³.

2. تعريف الكفاءة المصرفية :

لا يختلف مفهوم الكفاءة في المؤسسة المصرفية عنه في المؤسسة الاقتصادية، خاصة من حيث المبدأ أو المعنى الاقتصادي لكلمة الكفاءة، حيث يعني:

- تحقيق أقصى المخرجات من الموارد المتاحة؛

- الاستغلال الأمثل للموارد؛

- تحقيق مخرجات معينة بأدنى مدخلات ممكنة، سواء بالنسبة للمؤسسة المصرفية أو المؤسسة الاقتصادية⁴.

إن لمفهوم الكفاءة المصرفية معنى واسع لا يمكن حصره في نطاق ضيق، ويمكن إعطاء التعريف الآتي⁵:

" تكون المؤسسة المصرفية كفؤة، إذا استطاعت توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة لها نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد، بأقل قدر ممكن من الهدر أي التحكم الناجح في طاقاتها المادية والبشرية هذا من جهة، وتحقيقها للحجم الأمثل وعرضها لتشكيلة واسعة من المنتجات المالية من جهة أخرى".

وبتحليلنا لما سبق نجد أن الكفاءة في المؤسسة المصرفية تشمل عدة جوانب يمكن تلخيصها في النقاط التالية⁶:

- الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة بالتحكم في التكاليف، وهو ما يسمى بكفاءة التكاليف؛

- الكفاءة في توزيع التكاليف من خلال السعي وراء تحقيق الحجم الأمثل، ويطلق عليها كفاءة الحجم؛

- الكفاءة في تنويع المنتجات المالية من خلال تنويع النشاط، ويعرف هذا النوع من الكفاءة بكفاءة النطاق.

¹ - صالح السعيد، "الكفاءة الاقتصادية لاستخدام الإمكانيات المتاحة للمؤسسة الإنتاجية - بناء نموذج قياسي لمؤسسة القطن المعقم-"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي خنشلة، الجزائر، العدد12، 2013، ص 123.

² - ياسمينة خفاني، "قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية للفترة 2001-2002"، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2014، ص 3.

³ - H. David Sherman, Joe Zhu, "Service Productivity Management Improving Service Performance Using Data Envelopment Analysis (DEA)", Springer Science Business Media, New York, USA, 2006, P 51.

⁴ - فريد بن ختو، محمد الجموعي قريشي، "قياس كفاءة البنوك الجزائرية باستخدام تحليل مغلف البيانات"، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد 13، 2013، ص 140.

⁵ - حدة رايس، فاطمة الزهراء نوي، "قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية دراسة حالة البنوك الجزائرية للفترة 2004-2008"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، فلسطين، العدد 26، 1 كانون الثاني 2012، ص 61.

⁶ - ابتسام ساعد، "تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2009، ص 69-70.

3. أبعاد الكفاءة : من خلال التعاريف السابقة يمكن تحديد أبعاد الكفاءة كما يلي¹:

- **التحسين المستمر:** إن إجراء التحسين المستمر يشكل حافزا يدفع العاملين إلى إنجاز أعمالهم بجودة عالية وتدريبهم لتطوير مهاراتهم من اجل مواكبة التطور التكنولوجي للعمليات وتعزيز السياسة الإدارية بالشكل الذي يمكن المنظمة من تحقيق أهدافها في ظل بيئة شديدة المنافسة.
- **سرعة تقدير الخدمات:** إن التنافس على أساس سرعة التسليم يؤدي إلى تقدم منتجات المنظمة بسرعة أكبر من المنافسين، مما يعني تحقيق موقع متميز في ذهن الزبائن.
- **تخفيض التكاليف:** تسعى المنظمات دائما إلى تحسين الجودة وتخفيض الوقت، وزيادة الإنتاجية وتخفيض التكاليف، حيث إن التكلفة المنخفضة تعد البعد التنافسي الأول الذي تسعى المنظمات إلى تحقيقه، لبيع منتجاتها بسعر أقل من المنافسين والحصول على أكبر قدر من الأرباح.

ثانيا: أنواع الكفاءة المصرفية :

تفرق الكتابات في مجال قياس كفاءة المؤسسات المصرفية بين عدة أنواع وهي كالتالي:

1. كفاءة التكاليف :

- تقيس هذه الكفاءة التغير في تكاليف البنك بالنسبة للتكاليف المقدرة لإنتاج مجموعة من المخرجات بواسطة الوحدات ذات الأداء الأفضل، وتتميز بها البنوك الكفؤة إداريا من خلال ممارستها للرقابة على التكاليف واستخدامها لمدخلات بأسعار منخفضة ومع كميات تتناسب مع القدر اللازم للتشغيل الأمثل للبنك، وتصنف كفاءة التكاليف إلى صنفين².
- أ. **الكفاءة التقنية:** تعرف على أنها قدرة المؤسسة على إنتاج مستوى معين من المخرجات أو المنتجات بأقل كمية من الموارد (المدخلات)، مع افتراض ثبات العامل التكنولوجي³.
- ب. **الكفاءة التخصيصية (التوظيفية):** تظهر مقدرة المؤسسة على مزج مدخلاتها بنسب مثلى بأخذها في الاعتبار أسعار المدخلات. وإذا أضفنا جانب معرفة أسعار المواد تصبح الكفاءة في هذه الحالة اختيار تركيبة الموارد الأقل تكلفة لإنتاج الحد الأقصى من الخدمات المالية، وتسمى الكفاءة التخصيصية والتي يمكنها مواجهة التغيرات في الأسعار⁴.
- وبالتالي فإنه في حالة التوصل إلى أقصى ناتج ممكن من الناحية التقنية، وأفضل تخصيص ممكن للموارد من الناحية التخصيصية، فإننا نصل إلى مرحلة الكفاءة الإنتاجية، أو ما يعرف بالكفاءة الاقتصادية أو الكلية⁵.

¹ - أحمد فتحي الحيت، محمد مفضي الكساسبة، "تأثير وظائف الإدارة الالكترونية في فعالية وكفاءة البنوك في الأردن"، المجلة العربية الدولية للمعلوماتية، جامعة الأردن، المجلد الثاني، العدد الرابع، 2013، ص 14.

² - شوقي بوريقة، "الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة"، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2011، ص 53.

³ - شريفة جعدي، سليمان ناصر، قياس الكفاءة التشغيلية لبعض البنوك العاملة في الجزائر دراسة تطبيقية خلال فترة 2006-2010، مجلة الباحث، العدد 12، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013، ص 140.

⁴ - فيصل شياد، مداخلة بعنوان: "محددات الكفاءة التقنية في البنوك الإسلامية باستخدام تحليل مغلف البيانات ونموذج التوبت"، المؤتمر الدولي الخامس حول الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي، جامعة أنساف، ماليزيا، لم تذكر السنة، ص 14-15.

⁵ - ابتسام ساعد، مرجع سبق ذكره، ص 62.

2. كفاءة الأرباح : وتصنف كفاءة الأرباح إلى نوعين¹ :

أ. كفاءة الأرباح المعيارية: تقيس هذه الكفاءة التغير في أرباح البنك بالنسبة للأرباح المقدرة لإنتاج مجموعة من المخرجات بواسطة الوحدات ذات الأداء الأفضل، وتعكس تعظيم أرباحه من خلال إدخال كل من جوانب التكاليف و الإيرادات الناجمة عن تغيرات المدخلات والمخرجات، ويعزى نقص الكفاءة في هذه الحالة إلى فشل البنك في إنتاج كمية المخرجات المخطط لها أو الاستجابة للتغيرات في أسعار المدخلات أو المخرجات.

ب. كفاءة الأرباح البديلة: تقيس كفاءة الربحية للبنك أخذاً بعين الاعتبار عوامل البيئة، ومن ثم تعكس كفاءة الربحية جهود إدارة البنك وكذلك عوامل الإنتاج بدلا من أسعار المخرجات.

3. كفاءة وفورات الحجم :

تشير كفاءة الحجم في البنك إلى التوفير في تكاليفه عند زيادة حجم المنتجات، مع الاحتفاظ بمزيج مدخلات ثابتة، وبذلك تشير وفورات الحجم إلى زيادة أو انخفاض الكفاءة بناء على الحجم، وتعرف وفورات الحجم بأنها "تلك الأرباح الناتجة عن الانخفاض في تكاليف الإنتاج نتيجة الزيادة والتوسع في حجم المشروع"².

4. كفاءة وفورات النطاق :

تعبر كفاءة وفورات النطاق عن إستطاعة البنك على إنتاج مزيج من المنتجات (التنوع في المنتجات) بتكلفة إجمالية أقل من تكلفة إنتاج كل منتج من المزيج على حدى، أما إذا لم يستطيع ذلك فنقول عنه أنه يتصف بالالكفاءة في تنوع منتجاته، وتقاس كفاءة النطاق من خلال نسبة الادخار في التكاليف نتيجة إنتاج منتجين أو أكثر معا.³

5. كفاءة أكس X :

يعبر هذا النوع من الكفاءة عن الجوانب الأخرى التي لا تشملها الكفاءة الاقتصادية أو الكلية وتعتبر مقياسا لمدى انحراف الكفاءة الكلية عن مستواها الأمثل، حيث يعود هذا الانحراف إلى عوامل أخرى تؤثر في عناصر الإنتاج كالمهارات الإدارية، التكنولوجيا المستخدمة، نظم الحوافز والأجور... الخ⁴.

ثالثا: العوامل المؤثرة على الكفاءة المصرفية :

تعتبر العوامل المؤثرة على الكفاءة المصرفية من بين العوامل المؤثرة على الأداء المصرفي والمتمثلة في: الربحية، المخاطرة، العوامل الإدارية، درجة المنافسة، الأنظمة التشريعية والقانونية⁵.

¹ - شوقي بوقبة، مرجع سبق ذكره، ص54.

² - فطيمة الزهرة نوي، "تقييم كفاءة أداء البنوك الجزائرية باستخدام النسب المالية ونموذج حد التكلفة العشوائية خلال الفترة 2004-2008"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، 2010، ص 22.

³ - علي بن ساحة، عبد الحميد بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص4.

⁴ - ابتسام ساعد، مرجع سبق ذكره، ص72.

⁵ - خالد عبد المصلح عمارة، "أثر أداء المصارف وهيكل السوق على الكفاءة المصرفية دراسة تحليلية للمصارف التجارية العاملة في الاردن 1994-2003"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2005، ص56.

1. **الربحية:** تأتي أرباح البنوك من مصادر عديدة أهمها الائتمان، والربح هو الفائض من الأموال نتيجة طرح المصروفات من إيرادات عمليات البنك، وتهدف المصاريف إلى تعظيم ثروة الملاك من خلال العائد على حقوق الملكية أو العائد على الاستثمار، وذلك عن طريق القيام بتمويل استثماراتها من أموال الغير أو من خلال أموالها الخاصة، مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى المخاطر التي تتعرض لها هذه البنوك.
2. **المخاطر:** أهم أنواع المخاطر التي تؤدي إلى التقلبات في المدود هي: مخاطر السيولة، مخاطر سعر الفائدة، المخاطر الائتمانية، مخاطر سعر الصرف ومخاطر رأس المال، في حين أن مكونات بعض أنواع المخاطر قابل للسيطرة من قبل إدارة المصارف ويمكن بالتالي التقليل من أثرها.
3. **العوامل الإدارية:** عندما تعتمد المصارف سياسة حاطمة في التوظيف تكون الاعتبارات الشخصية أهم معاييرها فان ذلك سوف يساهم في تدني مستوى الكفاءة للجهاز المصرفي.
4. **درجة المنافسة:** حيث أن درجة المنافسة تعني أن تكون المؤسسة قادرة على إنتاج سلعة أو خدمة بجودة عالية أو تكلفة منخفضة، وبالتالي فان قوة المؤسسة تظهر من خلال العلاقة بين التكلفة الكلية والمخرجات، من خلال التكلفة الأقل بحيث تستطيع أن تمنع المنافسين الجدد من دخول السوق.
5. **الأنظمة والتشريعات:** يتمثل الدور الحكومي في التأثير على عمل المصارف التجارية من خلال التحكم بالسياسة النقدية والسياسة المالية، لغايات عديدة نذكر منها : المحافظة على أموال المودعين، التحكم في عرض النقد، توفير الائتمان للقطاعات المختلفة بأسعار فائدة منخفضة الحصول على إيرادات من خلال الضرائب¹. ويمكن تقسيم العوامل المؤثرة على الكفاءة المصرفية إلى عوامل داخلية وعوامل خارجية²:

 - **العوامل الداخلية:** وتتمثل في السياسات المالية والإدارية المتبعة من قبل البنك كدرجة المنافسة بين البنوك، كفاءة البنك، حجم النشاط الاقتصادي، وهذه العوامل تتعلق بالسيولة والتركيز على العائد على الاستثمارات وكذلك حجم الموجودات.
 - **العوامل الخارجية :** وهي العوامل المتعلقة بالسياسات الخارجية المفروضة على البنوك، وتمثل مختلف النظم والتشريعات المالية والنقدية المفروضة من قبل الحكومة والبنك المركزي تحديداً، والمتعلقة بأسعار الفوائد وحجم الاحتياطات النقدية المفروضة على البنوك، وكذا حجم الائتمان الممنوح من هذه البنوك.

رابعاً: قياس الكفاءة المصرفية :

1. قياس كفاءة الوكالات البنكية :

سعت البنوك سابقاً أثناء إجراء عمليات التقييم إلى قياس كفاءة وكالاتها على كل من المستويين الاستراتيجي والتقني بمعزل عن بعضهما، ففي إطار تقييم المستوى الاستراتيجي للبنك تحدد كفاءة الفرع بواسطة النسب الكلاسيكية البسيطة (نسب الإنتاجية والنسب المالية) أو طرق الانحدار بالاعتماد على البيانات المالية أو المحاسبية.

¹ - خالد عبد الصلح عمارة، مرجع سبق ذكره، ص68.

² - علي بن ساحة، عبد الحميد بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص139.

أما على المستوى التقني فقد استعملت طرق الهندسة الصناعية في قياس ومراقبة النواحي الفنية في انجاز النشاطات (حركة تسارع الكفاءة، تحسين الأشغال، نظام الصفوف، نشاط العمال...) وتفصيلا لما سبق، فان تحليل نسب الإنتاجية والنسب المالية يزود مسيري الوكالات ليس فقط بمؤشر يضبط شروط العملية الإنتاجية والأداء المالي، وإنما يزودهم أيضا بمعلومات تستغل في اتخاذ القرارات التسييرية، أما تحليل الانحدار فهو خيار يقيس أداء الوكالات باستخدام طريقة النزعة المركزية¹.

تعددت وتنوعت طرق وأدوات قياس الكفاءة المصرفية عبر تطور الدراسات التطبيقية، ويمكن النظر إلى هذا النوع من مدخلين:

■ **مدخل التحليل المالي (النسب المالية):** يعتبر استخدام النسب المالية في التحليل المالي من أهم الوسائل التي تساعد الإدارة على معرفة وضع سيولة البنك، وموقف الأموال المتاحة للتوظيف وملائمة حقوق الملكية وربحية البنك².
وضمن هذا الإطار سنتطرق إلى نموذج العائد على حقوق الملكية كوسيلة لقياس الكفاءة المصرفية، الذي يساعد المخل من تقييم مصدر وحجم أرباح البنك الخاصة بمخاطر تم اختيارها تتمثل أساسا في مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر الفائدة، وكذلك مخاطر التشغيل بالإضافة إلى مخاطر السوق (تقلبات سعر الصرف)³.

■ **مدخل الطرق الكمية:** يمكن التمييز بين نوعين من الطرق الكمية لقياس الكفاءة المصرفية، طريقة تعتمد البرمجة الخطية كنموذج غير معلمي تقوم أساسا على افتراض عدم وجود الأخطاء العشوائية عند القياس، ومن بين طرقها طريقة تحليل البيانات المغلفة، وطريقة تعتمد التقدير الإحصائي كنموذج معلمي، من بين طرقها طريقة الحد السميك وطريقة حد التكلفة العشوائية، بالإضافة إلى طريقة التوزيع الحر⁴.

2. تحديد مدخلات ومخرجات البنك :

إن مخرجات البنك غير متجانسة، ونتيجة لذلك فان عملية تحديد المدخلات والمخرجات ليست سهلة تماما، ونظرا لكل هذا التعقيد يتم الاعتماد على أربع مقاربات لتوصيف المدخلات والمخرجات البنكية وذلك كما يلي⁵:

أ. المقاربة بالإنتاج :

من خلال هذه المقاربة فان البنك يعتبر منتج للخدمات، وبالتالي فالمدخلات تضم بالإضافة إلى العمل ورأس المال مدخلات فيزيائية كمساحة الوكالات وأجهزة الإعلام، أما المخرجات فتتمثل في الخدمات المقدمة للمستهلكين، والقياس الأمثل لها تتمثل بعدد حسابات الإيداع وعدد حسابات القروض.

ب. المقاربة بالوساطة :

يعتبر البنك كوسيط بين المودعين والمستثمرين، فيجمع البنك الإيداعات والالتزامات الأخرى ويوظفها في أصول مربحة مثل القروض والسندات والاستثمارات الأخرى، ويقاس الإنتاج البنكي عن طريق المجمعات المالية للبنك مقيمة بالوحدات النقدية،

¹ - مفيدة بن عثمان، "قياس الكفاءة النسبية للوكالات البنكية دراسة حالة وكالات بنك الجزائر الخارجي"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2015، ص 33.

² - سامر جلدة، "البنوك التجارية والتسويق المصرفي"، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 169.

³ - طارق عبد العال حماد، "تقييم أداء البنوك التجارية - تحليل العائد والمخاطرة -"، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2003، ص 77.

⁴ - فطيمة الزهرة نوي، مرجع سبق ذكره، ص 31.

⁵ - عبد الكريم منصور، رزين عكاشة، الملتقى الوطني الأول حول الطرق المتعددة لاتخاذ القرار في المؤسسة الجزائرية، مداخلة بعنوان: "قياس الكفاءة النسبية للبنوك الجزائرية باستخدام النموذج المتعدد المعايير (التحليل التطويقي للبيانات)"، جامعة مولاي الطاهر مغنية، تلمسان الجزائر، 9/8 ديسمبر 2010، ص 3-4.

والمتمثلة في: الودائع، القروض، وبقية الاستثمارات المالية. وبهذه المقاربة فان الودائع تعتبر كمدخلات مثلها مثل العمل ورأس المال.

ت. المقاربة التشغيلية (مقاربة الدخل) :

ينظر للبنك كأنه وحدة تجارية غرضها تحقيق المداخيل عن طريق مجموع التكاليف المحتملة، وبالتالي فمخرجات البنك تتمثل في مجموع المداخيل (مداخيل الفائدة وغير الفائدة) بينما المدخلات تتمثل في مجموع التكاليف (التكاليف البنكية، المالية والتشغيلية).

ج. المقاربة الحديثة :

تحاول هذه المقاربة إدخال بعض المقاييس كالمخاطر، نوعية خدمات البنك، وتستخدم في أغلب الدراسات التطبيقية للكفاءة كطريقة للوساطة، لأنها تركز على الكلفتين مصاريف الفوائد والمصاريف العامة، أما طريقة الإنتاج تدرج التكاليف التشغيلية المتمثلة في المصاريف العامة دون أن تضع في الحسبان مصاريف الفوائد.¹

خامسا: أهداف قياس الكفاءة المصرفية :

يكمن الهدف من قياس الكفاءة المصرفية في الوصول إلى مجموعة من النقاط والمتمثلة فيما يلي²:

1. هدف إعلامي:

إن تحديد معايير قياس الكفاءة المصرفية هي طريقة مميزة لمعرفة الاختبارات الإستراتيجية على مستوى البنوك، حيث تسمح بتقليص مخاطر التعارض بين الأهداف العامة للمصرف والأفعال المتخذة على مستوى الوكالات التابعة لها.

ويؤدي قياس الكفاءة إلى إعلام كل المستويات في البنك بالنتائج المحققة، ويخلق نوع من الاتصال بين موظفي ومسيري البنك.

2. هدف تحفيزي:

يلعب قياس الكفاءة دورا أساسيا في تشجيع المسؤولين على تحقيق الأهداف المسطرة، من خلال دفعهم على خلق الكفاءة داخل البنك وذلك من خلال نظام التعويضات.

3. هدف توجيهي:

قياس الكفاءة يقدم للمسيرين مجموعة من المعلومات والمعطيات تساعد على اتخاذ القرار المناسب، وبفضل عملية القياس نستخرج الانحرافات بين ما هو محقق وما هو مقدر.

¹ - شريفة جعدي، "قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة 2006-2012"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2014، ص45.

² - شريفة جعدي، نفس المرجع، ص4-5.

المطلب الثاني: عموميات حول سعر الصرف

ترتبط البنوك التجارية أساسا بسوق الصرف، حيث أن أغلبية المعاملات الدولية وبحجم معتبر تقيد في حسابات البنوك التجارية وهذا في مختلف المراكز المالية، وقد تواجه نتيجة قيامها بوظائفها العديد من المخاطر خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية، من بينها مخطر الصرف. سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى مفاهيم حول مخطر سعر الصرف وأثره على البنوك.

أولاً: مفهوم سعر الصرف وأنواعه :

1. تعريف سعر الصرف :

تعددت تعريفات سعر الصرف باختلاف الاقتصاديين والتي سنذكر منها ما يلي :

يعرف سعر الصرف بأنه "سعر وحدة من العملة المحلية معبراً عنه بوحدات من العملة الأجنبية"¹.

كما يعرف بأنه "الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية وكثيراً ما يكون الأداة الأكثر فاعلية عندما يقتضي الأمر تشجيع الصادرات وتوفير الواردات"².

وهو أيضاً "سعر الوحدة من النقد الأجنبي مقدراً بوحدات من العملة الوطنية"³، أو هو "نسبة مبادلة عملتين"⁴.

ومنه سعر الصرف هو "النسبة التي يحصل على أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني أو هو ما يدفع من وحدات النقد

الوطني للحصول على وحدة أو عدد معين من وحدات النقد الأجنبي"⁵.

2. تعريف مخاطر سعر الصرف :

ينشأ خطر الصرف نتيجة حيازة البنك لحقوق أو ديون بعملة صعبة تعرف تقلبات مستمرة في أسعارها ما يعرض البنك إلى خسائر وهذا في حالة التقلبات غير المرغوبة⁶.

ويعرف خطر سعر الصرف بذلك الخطر المرتبط بتطور مستقبلي لسعر صرف عملة أجنبية يتحمله مالك أصل أو صاحب

ديون أو حقوق مقيمة بتلك العملة (العملة الأجنبية)⁷.

كما أن خطر الصرف هو خطر الخسارة المرتبطة بالتغيرات في أسعار صرف العملات¹، ومرتبطة أساساً بعمليات الاستيراد أو التصدير المقيمة بالعملة الصعبة، وكذا المرتبطة بعمليات الاقتراض بالعملة الأجنبية وهي مخاطر تواجه المؤسسات دولية النشاط².

¹ - زاهر عبد الحليم خضر، "تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني 1994-2010"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر غزة، فلسطين، 2012، ص19.

² - محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1966، ص 105.

³ - عبد الرحمن يسري احمد، إيمان محب زكريا، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الجزائر، 2007، ص 251.

⁴ - يمينة درفال، "دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011، ص2.

⁵ - شمعون شمعون، البورصة (بورصة الجزائر)، دار الأطلس للنشر والتوزيع، الجزائر، 1994، ص139.

⁶ - حياة نجار، "إدارة المخاطر المصرفية دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2014، ص72.

⁷ - Georges Sauvageot, **Précis de Finance**, NATHAN, Paris, 1997, p : 126.

وعليه فإن خطر الصرف يدور حول الضرر الذي يلحق بالتناجح المالية للمؤسسات ذات العلاقات الاقتصادية مع الخارج من جراء التقلبات في أسعار صرف عملات³.

3. أنواع سعر الصرف :

هناك عدة أنواع لسعر الصرف وسنقسمها إلى ثلاث عناصر أساسية:

أ. سعر الصرف الاسمي :

هو مقياس عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، أي سعر العملة الجاري. ويتم تحديده تبعاً للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ولهذا يمكن أن يتغير سعر الصرف تبعاً لتغير الطلب والعرض⁴.

ويمكن التعبير عن سعر الصرف الاسمي في حالتين⁵:

- حالة التأكد : أي عدد وحدات العملة الأجنبية مقابل وحدة من العملة المحلية.
- حالة عدم التأكد: أي عدد وحدات العملة المحلية مقابل وحدة واحدة من العملة الأجنبية.

كما يمكن تقسيم سعر الصرف الاسمي إلى:

- سعر صرف رسمي: أي سعر الصرف المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية.
- سعر صرف موازي: وهو سعر الصرف المعمول به في الأسواق الموازية (أو الأسواق غير الرسمية).

ب. سعر الصرف الحقيقي:

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة وهو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ القرارات الخاصة بهم⁶.

ت. سعر الصرف الفعلي:

هو عبارة عن متوسط سعر العملة المحلية بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأجنبية، حيث ترجح على أساس وزنها وأهميتها في التجارة الخارجية، وبالتالي فهو يعطي فكرة عامة عن قيمة العملة الوطنية في الأسواق الدولية⁷.

¹- Josette Payrard, *Gestion financière internationale*, Vuibert, 3ème édition, 1995, P 91

²- Bernard Mardis, Oliver L S : *Risque de change et Gestion de la Trésorerie Internationale*, Dunod Bordas, Paris, 1981, P: 1.

³- زيان بغداد، "تغيرات سعر الصرف اليورو والدولار وأثاره على مبادلات التجارة الخارجية الجزائرية"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران، الجزائر، 2013، ص14.

⁴- معهد الدراسات المصرفية، "أسعار صرف العملات"، مجلة اضاعات مالية ومصرفية، تاريخ التصفح 2016/02/27 15:25، الكويت، العدد 12، يوليو 2011، http://www.kibs.edu.kw/Ar_kibshome.cms

⁵- بشير باعمارة، "أثر تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري"، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013، ص 7.

⁶- قدي عبد المجيد، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 ص104.

⁷- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 76.

ثانيا: أنظمة الصرف :

إن أنظمة أسعار الصرف تعد أحد العناصر المهمة في سياسة الصرف الأجنبي وهي الأنظمة التي تعتمد على الدول في تحديدها لمعدلات صرف عملتها، إذ يعرف نظام الصرف بأنه " مجموعة القواعد التي تحدد تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف بالتالي سلوك سعر الصرف¹، وقد عرف نظام الصرف نمطين أساسيين هما²:

- **أنظمة الصرف الثابتة:** وفيه يتم تثبيت سعر صرف العملة إما إلى عملة واحدة تتميز بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار مثل الدولار أو اليورو، وإما إلى سلة من العملات انطلاقاً من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين في الدولة، ومن أهم الأسباب التي تدفع الدولة لاعتماد سعر صرف ثابت هي لتخفيض المخاطرة أو عدم اليقين المرتبط بتقلبات أسعار الصرف والذي يؤثر على القرارات الاقتصادية مثل الإنتاج والاستثمار والتجارة الدولية.
- **أنظمة الصرف المرنة أو التعويم:** يتحدد سعر الصرف في هذا النظام من خلال التوازن بين العرض والطلب في سوق النقد الأجنبي ووفق بعض المؤشرات الاقتصادية، وقد تتبع الدولة نظام التعويم المدار حيث تقوم السلطات بتعديل أسعار صرفها على أساس مستوى الاحتياطي لديها من العملات الأجنبية والذهب في ميزان المدفوعات، أو تستخدم نظام التعويم الحر الذي يسمح لقيمة العملات أن تتغير صعوداً وهبوطاً حسب السوق، وهذا النظام يسمح للسياسات الاقتصادية بالتححرر من قيود سعر الصرف، ويتميز بمرونته وقابليته للتعديل.

ثالثاً: مخاطر الصرف :

يتعرض المتعاملون بأسعار الصرف لعدة مخاطر سنذكرها فيما يلي، لكن سنركز في دراستنا هاته على تقلبات أسعار الصرف³:

1. خطر السيولة :

يتمثل هذا الخطر في عدم التمكن من إجراء عمليات في سوق الصرف مع التعرض لنقص في القيمة عند شراء أو بيع العملات، وهذا الخطر ليس هاما في الأوقات العادية لكن قد يؤدي إلى اختفاء عملة معينة فوراً أو نهائياً من السوق بسبب أزمة معينة قد تكون سياسية أو بسبب ضوابط إدارية، حيث يؤثر هذا الاختفاء على سوق الصرف أو على السوق النقدية الدولية للعملة المذكورة، بينما هذا الخطر لا يمتد إلا على العملات القليلة التداول في الأسواق الإقليمية في حين أن هذا الخطر يبقى ضعيف (هامشياً) بالنسبة لكافة العملات القابلة للتحويل المستخدمة في التجارة الدولية.

2. خطر الطرف المقابل :

يتضمن خطر الطرف المقابل حالتين :

- ✓ حالة إفلاس الطرف المقابل يوم استحقاق العملية ويسمى خطر التسليم؛
- ✓ حالة إفلاس الطرف المقابل قبل يوم استحقاق العملية ويسمى خطر القرض.

¹ - بشير باعمارة، مرجع سبق ذكره، ص8.

² - عبد المجيد قدي، " المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص115.

³ - Successful، مدونة الكترونية تعنى بكل ما هو جديد في العلوم الإدارية والمالية، "تغطية مخاطر أسعار الصرف"، تاريخ الاطلاع 2016/02/07 23:36، <http://ws-successful.blogspot.com/2011/03/cover-exchange-rate-risks.html>

3. خطر ارتفاع وانخفاض أسعار الصرف :

تواجه البنوك خطر فقدها لجزء من أصولها نتيجة لتقلبات أسعار الصرف، وذلك على الرغم مما تتيحه القواعد المحاسبية من شفافية وتحديد بصورة نموذجية لهذه النوعية من المخاطر، على سبيل المثال فإن تبني البنوك لمراكز مفتوحة لعملائها في وقت تتسم فيه أسعار الصرف بعدم الاستقرار سوف يساهم في زيادة مخاطر السوق التي يتعرض لها البنك، وهذا يشمل المركز المفتوح والعمليات الفورية والعمليات الآجلة بأشكالها المختلفة، والتي تندرج تحت مسمى المشتقات المالية¹. ونشير بأن هذه الأخيرة عبارة عن أدوات مالية ترتبط بأداة مالية معينة أو مؤشر، أو سلعة التي من خلالها يمكن بيع أو شراء المخاطر المالية في الأسواق المالية، تستخدم لعدد من الأغراض وتشمل إدارة المخاطر، والتحوط ضد المخاطر، والمراجحة بين الأسواق، وأخيرا المضاربة². كما قد تؤدي التقلبات التي تعرفها أسعار الصرف بالبنوك إلى نتائج يمكن أن تكون إيجابية أو سلبية، ففي حالة زيادة سعر صرف العملات فإن البنك يحقق أرباحا (فوائد أكبر على القرض)، وبالعكس يمكنه تحمل خسارة في حالة انخفاض سعر تلك العملة عن السعر الذي استدان به³.

رابعا: العوامل المؤثرة على سعر الصرف :

إن الأحداث الاقتصادية هي العامل الرئيسي الذي يؤثر على حركة سعر الصرف وتقلباته ولغرض دراسة العوامل المؤثرة في حركة سعر الصرف سيتم تقسيمها إلى عوامل اقتصادية وعوامل غير اقتصادية⁴:

1. العوامل الاقتصادية :

- أ. قيمة النقود: إن زيادة كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار الأمر الذي يجعل السلع المحلية أقل قدرة على منافسة سلع الدول الأخرى، مما ينتج عنه ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية.
- ب. ميزان المدفوعات: في حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات فإن ذلك يؤدي إلى زيادة طلبه على العملات ليسد ذلك العجز، وبالمقابل انخفاض طلب الأجنبي على العملة المحلية وبالتالي انخفاض قيمتها الخارجية والعكس صحيح.
- ت. أسعار الفائدة: إن حركة رؤوس الأموال والأرصدة المعدة للاقتراض الدولي حساسة تماما لتغيرات أسعار الفائدة فإن ارتفاع هذه الأخيرة لعملة ما سوف يؤدي إلى الزيادة الطلب عليها، وبالتالي سيرتفع سعر صرفها مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة والعكس في حالة الانخفاض.

¹- إبراهيم منير هندي، "إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات"، الطبعة الثانية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1996، ص 226.

²- محمد العيد صلوح، "اليات تغطية البنوك لمخاطر سعر الصرف باستخدام المشتقات المالية دراسة حالة بنك سوسيتي جنرال 1998-2013"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2015، ص 44.

³- إبراهيم منير هندي، نفس المرجع والصفحة سابقا.

⁴- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، "سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقية)"، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 61.

ث. معدلات التضخم: يعتبر معدل التضخم أهم العوامل التي تؤثر على سعر الصرف، فان ارتفاع معدلاته في الداخل يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية وبالتالي تدهور سعر صرفها ما يدل على أهمية المستوى العام للأسعار في تأثيره على سعر الصرف¹.

2. العوامل غير الاقتصادية :

أ. الاضطرابات والحروب: حيث تلعب الاضطرابات والحروب دوراً كبيراً في التأثير على سعر الصرف، وذلك من خلال تأثيرها على الوضع الاقتصادي للبلد بصورة عامة ولاسيما في المدى القصير وأحيانا البعيد، والتي تؤثر على أوضاع التجارة والصناعة والزراعة والمال التي من شأنها أن تغير الطلب على الصرف الأجنبي و بالتالي تغير سعر الصرف.

ب. الإشاعات والأخبار: وهي تعد من المؤثرات السريعة على سعر الصرف بغض النظر عن درجة صحتها، إذ أنها تعمل على رفع أو تخفيض سعر صرف العملة لمدة قصيرة، فأحيانا تصدر الإشاعات من بعض المتعاملين أنفسهم حول مستقبل عملة ما لكن التأثير يحدث خلال وقت قصير ولا تلبث السوق أن تستعيد استقرارها.

ت. خبرة المتعاملين وأوضاعهم: يقوم المتعاملين في سوق العملات الأجنبية في ضوء مهاراتهم وخبراتهم بالسوق وأحواله بتحديد اتجاه الأسعار واتخاذ قراراتهم بشأنها وتحديد ما إذا كان من الضروري تعديلها أو بقاءها على ما هي عليه².

خامسا: قياس خطر الصرف وتقنيات التحوط منه :

قبل التطرق إلى مختلف الطرق المتعلقة بتسيير وتغطية المؤسسة لخطر الصرف يجب البحث في أهمية قياس وتقييم هذا المتغير:

1. قياس خطر الصرف :

إن تقييم وقياس خطر الصرف مقترن بطبيعة التعامل الذي تقوم به المؤسسة فهو يختلف حسب ما إذا كانت عملية تجارية أو مجموعة من العمليات مختلفة تتمثل في تدفقات مختلفة بين المؤسسة وفروعها وما سوف تتعرض إليه هو قياس خطر الصرف المتعلق بالمعاملات التجارية، من أجل قياسه بالنسبة للمؤسسة يستلزم الأمر ما يلي³:

• معرفة وحدة القياس (العملة المرجعية): يتحقق خطر الصرف نتيجة التغير غير المعروف لأسعار العملات الأجنبية

بالنسبة للعملة المرجحة، وتحليل هذا الخطر فان العملة المرجحة للمؤسسة يجب أن تكون محددة.

وتتوقف عملية تحديد العملة المرجحة على حساب ما يسمى بوضعية الصرف، حيث يلاحظ أن:

- بالنسبة للمؤسسة التي تنشط في مجال التصدير والاستيراد فان عملتها المرجحة هي العملة الوطنية؛
- بالنسبة للمؤسسة دولية النشاط وكذلك المجمعات فان العملة المرجحة هي عملة الدولة التي تقييم بها المؤسسة الرئيسية الأم أو الشركة القابضة بالنسبة للمجمعات.

¹ - ليلى مقدم، "مخاطر سعر الصرف"، مطبوعة محاضرات، جامعة قاصدي مباح ورقلة، الجزائر، 2016، ص10.

² - زاهر عبد الحليم، "تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر غزة، فلسطين، 2012، ص 53.

³ - السعيد العنابي، "اثر سعر الصرف وتدابير المؤسسة الاقتصادية حالة مؤسسة الملح بسكرة"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2006، ص75-76-77. بتصرف

- تحديد خطر الصرف (الفترة الزمنية): خطر الصرف يعتبر من المتغيرات النقدية الأكثر مرونة وحساسية لتغير الفترة الزمنية، فعند قيام المؤسسة بعملية تجارية أو مالية بالعملة الأجنبية فإنها تكون عرضة لخطر الصرف نتيجة تغير سعر الصرف عن مستواه الذي كان عليه لحظة التفاوض.
 - وضعية الصرف: إن معرفة وقياس المؤسسة لخطر الصرف يجعلها مطالبة بالمتابعة المستمرة لحقوقها والتزاماتها، من خلال وضع آلية لمراقبة تحركات الصرف وذلك عن طريق وضعية الصرف، التي توضح رصيد الأصول المتداولة والاستحقاقات بالعملة الأجنبية، وبالتالي تحديد حالة الصرف للمؤسسة لكل عملة حالة بحالة للوصول إلى الوضعية الإجمالية لكل العملات.
2. تقنيات التحوط من مخاطر الصرف :

إن التقنيات المقصودة هنا هي عبارة عن مجموع الإجراءات والتدابير التي تستعملها المؤسسة من أجل التقليل أو تجنب الوقوع في خطر الصرف، عن طريق التقليل من حجم الديون المحررة بالعملات الأجنبية أو التأثير على آجال الدفع أو غيرها من الإجراءات الأخرى.

في هذا الشأن توجد هناك مجموعتين من التقنيات للوقاية من خطر الصرف، الأولى تعتبر تقنيات داخلية لأن المؤسسة تحاول التحكم في هذه المخاطر وإدارتها على مستواها وبإمكانياتها الداخلية أو الخاصة دون الحاجة إلى دخول الأسواق الخارجية أو الاستعانة بأطراف خارجية، وإذا لم تتمكن من تجاوز تلك المخاطر تلجأ إلى استعمال تقنيات المجموعة الثانية وهي تعتبر خارجية كونها تستدعي اللجوء إلى أسواق أو متعاملين من خارج المؤسسة ذاتها، كتعامل المؤسسة مع المؤسسات المصرفية من أجل شراء أو بيع العملات بالأجل، أو عند دخول المؤسسة إلى السوق من أجل التوقيع على عقود آجلة من أجل شراء أو بيع خيارات الصرف، وضمن هذا المنظور يمكن أن تلجأ المؤسسة كذلك إلى عمليات القروض المتقاطعة بالعملة أو ما يدعى بـ SWAPS، أو اللجوء إلى شركات التأمين... إلخ¹.

تلجأ مجموعة الشركات إلى استخدام بعض تقنيات التغطية التي توفر إمكانية تخفيض مخاطر تقلبات الصرف وهذه التقنيات إما أن تكون داخلية وأما أن تكون خارجية²:

أ. تقنيات التغطية الداخلية لمخاطر الصرف الأجنبي :

وتتمثل في السياسات التي تتبعها الإدارة المالية للمجموعة لتخفيض مخاطر العملة والتي تنتج عن العلاقات المالية بين الوحدات التابعة لها بدون الدخول في عقود مع أطراف أخرى خارج المجموعة كالبنوك، وتتكون هذه التقنيات من ما يلي:

- تقنية المقاصة :

تتبع هذه التقنية الشركات التي تتعامل مع بعضها البعض داخل المجموعة، وتجري المقاصة بين المستحقات والمطلوبات الخاصة بكل منهما اتجاه الأخرى، والاحتفاظ في دفاترها بمركز مكشوف بالنقد الأجنبي. ويجري تسوية الصافي بسداده لهذا الطرف أو

¹ - عبد الحق بوعتروس، مؤتمر إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، مداخلة بعنوان: "تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف"، جامعة الزيتونة، الأردن، لم تذكر السنة، ص 4-5.

² - Successful، <http://ws-successful.blogspot.com/2011/03/cover-exchange-rate-risks.html>، مرجع سبق ذكره.

ذاك، وهذا الأسلوب سيخفض من عدد المدفوعات التي تتم بين الوحدات المختلفة داخل المجموعة وتخفض أيضا من المصاريف البنكية وتساعد على إحكام الرقابة على التسويات المالية الداخلية بين الوحدات المختلفة.

• تقنية المطابقة :

المطابقة أسلوب تتبعه الوحدات الاقتصادية حيث تطابق التدفقات النقدية الأجنبية الداخلة إليها والخارجة منها في نفس المواعيد تقريبا، بحيث تستخدم المبالغ المستلمة لعملية أجنبية في تسديد المدفوعات المطلوبة منها لعملية أخرى في نفس الوقت.

• تقنية التعجيل والتأخير :

ويقصد به تعجيل الشروط الائتمانية السارية بين الشركات، وهذه التقنية تتبع بالنسبة للمدفوعات المتعلقة بوحدة مختلفة داخل المجموعة، فالتعجيل يقصد به سداد التزام مالي في موعد مبكر عن استحقاقه وتهدف التقنية إلى الاستفادة من التغيرات المتوقعة لأسعار الصرف بالزيادة أو الانخفاض بما يتفق مع مصلحة الوحدة.

• تقنية الفواتير بالعملة الأجنبية :

تفيد هذه التقنية في أن يلجأ المصدر إلى إصدار فواتير البضاعة المشحونة بالعملة التي يثقون في ثباتها أو بالعملة التي لها سوق صرف أجل لتوفير التغطية، ويفضل المصدر إصدار فواتير البضاعة المصدرة للخارج بعملة دولته حتى لا يتعرض لأخطار سوق الصرف ونفس الشيء ينطبق على المستورد أي المشتري.

• إدارة الأصول والخصوم :

ويقصد به إدارة بنود الأصول والخصوم في الميزانية من خلال زيادة المركز المكشوف للتدفقات النقدية للشركة المقومة بعملات من المتوقع ارتفاع قيمتها وفي نفس الوقت زيادة التدفقات النقدية الخارجية من الشركة والمقومة بعملات من المتوقع تخفيض قيمتها أو العمل على موازنة التدفقات النقدية الداخلة إليها مع التدفقات النقدية الخارجية منها إذا كانت مقومة بنفس العملة¹.

ب. تقنيات التغطية الخارجية لمخاطر الصرف الأجنبي :

ويقصد بالتقنيات الخارجية الدخول في علاقات تعاقدية مع طرف آخر خارجي لتغطية مخاطر تقلبات أسعار الصرف، وهي تقتضي اللجوء إلى الأسواق النقدية والأسواق الآجلة وأسواق المشتقات المالية عكس التقنيات الداخلية، فإن استخدامها من قبل المؤسسة مكلف جدا².

عندما تعجز الإجراءات التي تتخذها المؤسسة من تفادي خطر الصرف، يمكن لها أن تلجأ إلى تقنيات أخرى للتغطية، سواء كان ذلك من خلال اللجوء إلى السوق أو التعامل مع مؤسسات مالية متخصصة في هذا المجال.

هذه التقنيات تسمى بالتقنيات الخارجية وتميز فيها مجموعة من الآليات يمكن شرحها كما يلي³:

• الاقتراض قصير الأجل :

¹ - مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1997، ص 192-193.

² - مريم أيت بارة، محمد صاري، "تسيير خطر الصرف في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة شركة أرسل وميتال"، مجلة الباحث، جامعة باجي مختار عنابة، العدد 14، الجزائر، 2014، ص 239.

³ - عبد الحق بوعتروس، مرجع سبق ذكره، ص 7-8.

فإذا كان لأحد المصدرين مبالغ بعملة أجنبية تستحق بعد ثلاثة شهور فإنه يقوم بالحصول على قرض بنفس العملة لمدة ثلاثة شهور بحيث تغطي مستحقاته المالية الآجلة قيمة القرض وفوائده، ثم عليه في نفس الوقت تحويل قيمة القرض إلى عملته طبقا لسعر الصرف الفوري ثم إيداع الحصيلة في وديعة لمدة ثلاثة شهور، وعندما يتم تحصيل مستحقاته من المستورد يقوم بتسديد القرض الذي كان قد حصل عليه وفوائده.

• خصم الكمبيالات المسحوبة بالعملة الأجنبية :

عندما يكون تسديد قيمة السلعة المستوردة بكمبيالات يسحبها المستورد لصالح المصدر لاستحقاقات آجلة مختلفة (والمعروفة باسم تسهيلات الموردين)، فإن المصدر قد يعمل على خصم الكمبيالات لدى احد البنوك في دولة المستورد والحصول على قيمتها فورا مقابل عمولة يدفعها للبنك الذي قام بعملية الخصم.

• اللجوء لشركات تحصيل الديون: هو أن تباع الشركة مستحقاتها المالية بالعملة الأجنبية إلى إحدى شركات تحصيل الديون مقابل التنازل عن نسبة من هذه المستحقات لها، وتصبح هذه الأخيرة في هذه الحالة دائما في مواجهة المدين وعليها تحصيل مستحقاتها منه بدون الرجوع إلى البائع.

• الحصول على ضمان حكومي لتغطية مخاطر الصرف: تعمل بعض الوكالات الحكومية في كثير من البلدان على تشجيع الصادرات بتقديم ضمانات لتغطية المخاطر الائتمانية المرتبطة بالتصدير، وكذلك لتغطية مخاطر تقلبات سعر الصرف وذلك مقابل قيام المصدر بتسديد عمولة بسيطة للوكالة كي تتحمل الخسائر التي تنجم عن التأخير عن الدفع أو تقلب سعر الصرف لغير صالح المصدر، ومن هذه الوكالات على سبيل المثال (وكالة ضمان قروض التصدير وبنك الصادرات والواردات). وتقوم البنوك التجارية بمنح ائتمان للمصدرين بشروط مسيرة في ظل الضمانات التي تقدرها هذه الوكالات الحكومية ونظرا لاشتداد حدة المنافسة بين الدول المصدرة للسلع الرأسمالية، فان هذه الوكالات أصبحت تعرض دعما ماليا لتسديد الفوائد التي تحتسب على التمويل الائتماني الذي يمنح للمصدرين.

سادسا: أثر تقلبات أسعار الصرف على كفاءة البنك :

تقلبات أسعار الصرف هي المخاطر الحالية والمستقبلية التي قد تتأثر بها إيرادات البنك ورأسماله نتيجة للتغيرات في حركة سعر الصرف. وينتج عن عملية سعر الصرف العديد من المخاطر تؤثر على البنك وعلى المستثمرين على حد سواء وهي¹:

1. مخاطر متعلقة بالبنك :

في مجال التعامل بالنقد الأجنبي نجد عدة مخاطر يتحملها البنك أو بالدرجة الأولى ومسؤولية التعامل مع بعض المخاطر ومحاوله تجنبها أو التقليل من حدتها و منها ما يلي:

- مخاطر الائتمان بالعملة الصعبة: خطر وقوع الدولة في مشاكل مع الخارج.
- مخاطر السعر: التغير المحتمل في أسعار العملات خلال الفترة المحتفظ بها.

¹ - مبارك بوعشة، تسيير المخاطر البنكية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي، الجزائر، العدد 27، جوان 2007، ص230.

- مخاطر السيولة: وهنا الخطورة تكمن في صعوبة التسويق للسيولة أو صعوبة بيعها من أجل الحصول على عملات مطلوبة مما يساوي إقراض هذه العملات في السوق إذا توفرت.
- خطر عدم فهم المتعاملين للدور المفوض لهم داخل البنك وتطوير الاستثمار بالعملات الأجنبية.

2. مخاطر سعر الصرف الأجنبي المرتبطة بالعميل :

إن خطر سعر الصرف المرتبط بتقلب أو تدهور قيمة أرصدة البنوك من العملات الأجنبية من جهة وكذا تقلب قيمة العملات التي تم بواسطتها تقديم القروض وهذا ما يؤثر سلباً على القيمة الحقيقية للقروض عند حلول آجاله، كما يمكن أن ينتج هذا الخطر عن بعض السياسات والتدابير التي تستخدمها السلطات النقدية والتي تؤثر على القيمة الحقيقية للقروض الممنوحة كتخفيض قيمة العملة هذا الذي يمثل خطر حقيقي بالنسبة للبنك على اعتبار أنه يؤدي إلى فقدان القيمة الحقيقية بسبب اختيار قيم الوحدة النقدية كأداة لتقييم القروض، وهنا نجد أن العميل هو الذي يتحمل بالدرجة الأولى مسؤولية التعامل مع هذه المخاطر و محاولة تجنبها أو التقليل من حدتها ونذكر منها :

- **مخاطر الصرف:** وذلك من خلال التقلبات في سعر الصرف، فالمبادلات المصدرة و المستوردة قد يتأخر تسليمها لفترة من الوقت والتغيرات الطفيفة التي تحدث في سعر الصرف قد تعرض المصدرين والمستوردين لخسائر بعيدة على أنشطتهم.
- **خطر سعر الفائدة:** وهو احتمال تقلب أسعار الفائدة بالزيادة أو النقصان وهو الخطر الذي قد يؤدي إلى تحطيم الحالة المالية للبنك وإرهاق توازن استغلاله.
- **خطر المحفظة المالية:** إن المحفظة المالية تتكون من مجموعة من القروض ومجموعة من الأوراق المالية التي استثمر فيها البنك أمواله وعائد تلك المحفظة هو المصدر الرئيسي الذي يعتمد عليه البنك لمواجهة الأعباء الأساسية كسداد الفوائد على الودائع، التوزيعات على المساهمين، تنمية الأرباح¹.

¹ - مبارك بوعشة، نفس المرجع، ص 231.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية

سنحاول من خلال هذا المبحث التعرض إلى أهم الدراسات السابقة والأبحاث ذات صلة بالموضوع، حيث تم تقسيم هذا المبحث إلى مطالبين الأول يتناول الدراسات السابقة، الثاني يتناول موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة.

المطلب الأول: الدراسات السابقة

نظرا لما يكتسبه كل من موضوع تغيرات سعر الصرف وكفاءة البنوك من أهمية بالغة في المجال المالي والاقتصادي، دفع الكثير من الباحثين للمساهمة في إثراء هذين الموضوعين من عدة جوانب نذكر على سبيل المثال:

- 1 - دراسة جموعي قريشي، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسة المصرفية دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2003، أطروحة دكتورا بجامعة الجزائر 2006، حاولت الدراسة معالجة إشكالية تتمثل في مدى كفاءة البنوك الجزائرية في إدارة تكلفة نشاطها، من خلال تقدير دالة التكاليف اللوغاريتمية للبنوك محل الدراسة باستخدام بيانات سلسلة زمنية وبيانات مقطعية، وحساب مرونة السعر ومرونة الإحلال، وتقدير وفورات الحجم ووفورات النطاق للبنوك، بالإضافة إلى تحليل تكاليف البنوك محل الدراسة من خلال تحليل ومقارنة مكونات هامش الربح كمؤشر لقياس كفاءة التكاليف، ولقد ركزت الدراسة على معدل هامش الربح كمؤشر لقياس الكفاءة التكاليف ضمن نموذج العائد على حقوق الملكية وهذا في إطار قياس الكفاءة المصرفية باستخدام النسب المالية، ومن بين النتائج المتوصل إليها :
 - تنوع البنوك الجزائرية من حيث حجم أصولها؛
 - البنوك صغيرة الحجم أكثر قدرة على التحكم في تكاليفها؛
 - تنخفض وفورات الحجم كلما ارتفع حجم النشاط، وتصبح سالبة إذا زاد عن الحجم الأمثل؛
 - هناك ارتباط بين اللاكفاءة في التكاليف والزيادة في حجم النشاط عن المستوى الأمثل.

- 2 - دراسة فاطمة الزهراء نوي، تقييم كفاءة أداء البنوك الجزائرية باستخدام النسب المالية ونموذج حد التكلفة العشوائية خلال الفترة 2004-2008، يتمثل هذا البحث في مذكرة ماجستير بجامعة اليرموك الأردن سنة 2010، تدور إشكالية هذا البحث حول تقييم الكفاءة المصرفية للبنوك الجزائرية، تطرقت الباحثة في هذه الدراسة من خلال الإطار النظري لمفهوم الكفاءة المصرفية وطرق قياسها بالإضافة إلى تطور أداء النظام المصرفي الجزائري، من خلال الجانب التطبيقي حاولت الباحثة الإجابة عن الإشكالية باستخدام النسب المالية وأيضا نموذج حد التكلفة العشوائية كنموذج كمي، حيث تم تقدير دالة النطاق بهدف قياس مرونة الإحلال ومرونة الطلب السعرية ووفورات الحجم والنطاق لعينة تتكون من ست بنوك جزائرية خمسة بنوك عمومية وبنك البركة الإسلامي، من أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج :
 - أن البنوك الجزائرية محل الدراسة تتمتع بكفاءة إحلال بين عناصر الإنتاج، ولكنها لا تتمتع بالقدرة على التحكم في تكاليفها، الأمر الذي جعلها لا تحقق وفورات حجم كما أنها تتمتع بوفورات نطاق تتيح لها تنوع منتجاتها؛
 - أن هذه البنوك تتمتع بوفورات نطاق تتيح لها تنوع منتجاتها؛
 - أن البنوك العمومية محل الدراسة أقل ربحية من بنك البركة الإسلامي.

3 - دراسة يمينة درقال، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي، مذكرة ماجستير جامعة تلمسان 2011، تمثلت إشكالية الدراسة في إلى أي مدى يمكن إثبات فرضية التعادل الزائد لسعر الصرف (فرضية Dornbusch) في دول المغرب العربي، وللإجابة على الإشكالية تطرقت الباحثة إلى اختبار نظرية التعديل الزائد على واقع تغيرات سعر صرف كل من الدينار الجزائري، الدينار التونسي والدرهم المغربي باستعمال نموذج الانحدار الذاتي بالإضافة لأسلوب التكامل المتزامن وهذا لإمكانية وجود علاقة بين المتغيرات في المدى الطويل لكل من الدول السابقة الذكر. وعن طريق اختبار استقرار السلاسل الزمنية التي وضحت أنها مستقرة من نفس الدرجة الأولى كما قامت بتقدير دوال الاستجابة وتقدير التباين لمعرفة العلاقة بين المتغيرات، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

- ضعف أسواق المال في دول المغرب العربي نابع عن قلة حركة رؤوس الأموال المحلية والأجنبية؛
- الزيادة في الكتلة النقدية تؤدي إلى ارتفاع معدل الصرف في المدى القصير؛
- وجود علاقة تكامل واحدة فقط في المدى الطويل بين المتغيرات الاقتصادية في كل من تونس و المغرب بينما توجد أربع علاقات بالنسبة للجزائر.

4 - دراسة بشير باعمارة، أثر تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك حالة بنك القرض الشعبي الجزائري للفترة 2002-2012، تتمثل الدراسة في مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر بجامعة ورقلة 2013، تمثلت إشكالية الدراسة في ما مدى تأثير تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك التجارية الجزائرية، تناولت الدراسة قياس أثر تقلبات اسعار الصرف على أداء بنك القرض الشعبي الجزائري من خلال حساب النسب المالية ، حيث اعتمد الباحث على أداء البنك كمتغير تابع بالإضافة إلى ثلاث متغيرات مسقلة تمثلت في إيرادات الصرف السنوية وفوائد القروض و حجم المعاملات الخارجية، وتمثلت النتائج المتوصل إليها أن:

- لإيرادات الصرف أثر في زيادة الدخل الصافي للبنك مقارنة بإيرادات فوائد القروض؛
- نظام الصرف المتبع في الجزائر هو نظام صرف ثابت؛
- أسعار الصرف لا تتحدد بقوى السوق (الطلب والعرض)؛
- كما تؤثر كل من إيرادات الصرف والمعاملات الخارجية على أداء البنك (الدخل الصافي) تأثيراً إيجابياً.

5 - دراسة شريفة جعدي، قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة 2006-2012، الدراسة عبارة عن أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه بجامعة ورقلة سنة 2014، قامت الباحثة من خلال هذه الدراسة بقياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية لعينة مكونة من سبع بنوك، بنكين عموميين وبنك مختلط وأربع بنوك خاصة أجنبية، تمثلت إشكالية الدراسة في كيفية قياس الكفاءة التشغيلية للبنوك العاملة في الجزائر وما مدى قدرتها على تحقيق الكفاءة التشغيلية بالإدارة الجيدة لتكاليفها، وتمثلت أهم نتائج الدراسة في:

- أن البنوك صغيرة الحجم أكثر كفاءة في إدارة تكاليفها من البنوك كبيرة الحجم؛
- أن البنوك محل الدراسة تتمتع بالكفاءة من حيث الإحلال بين مدخلاتها؛
- لا تتمتع البنوك محل الدراسة بالقدرة على التحكم بتكاليفها لأنها لم تحقق مرونة طلب سعرية؛
- أن بنوك العينة لم تحقق وفورات حجم عدا بنكين صغيري الحجم، إلا أنها حققت وفورات نطاق.

6 - دراسة مريم أيت بارة، محمد صاري، تسيير خطر الصرف في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة شركة أرسلو ميتال، مقالة مطروحة ضمن العدد 14 من مجلة الباحث لجامعة باجي مختار عنابة 2014، تمثلت إشكالية الدراسة في كيف يتم تسيير خطر الصرف في المؤسسة الاقتصادية ذات النشاط الدولي، للإجابة على هذا التساؤل تطرقت الباحثة إلى كيفية اكتشاف خطر الصرف في المؤسسة بالتعرف على كيفية قياسه وتقييمه والتنوؤ بتقلبات أسعار العملات الأجنبية وأخيرا اختيار إستراتيجيات وتقنيات التغطية المناسبة سعيا إلى تجنبه أو التقليل من حدته، وأهم النتائج التي توصلت لها الباحثة أن :

- تقلبات أسعار الصرف تؤثر على جميع وظائف المؤسسة، كما تؤثر تأثيرا حاسما على مالية المؤسسة مما يتطلب إبلاغ إدارة المخاطر المرتبطة بتلك التقلبات؛
- تسيير خطر الصرف له هدف مزدوج : على المدى القصير ينبغي أن تكون تكلفة تغطية خطر الصرف أقل من الخسارة التي تنتج في غياب التغطية، أما على المدى الطويل فإن التكاليف تمثل جزء من خسائر الصرف الممكنة بالإضافة إلى انه لا توجد تقنية مثالية من بين تقنيات تغطية خطر الصرف، لذلك يبقى على المؤسسة فقط أن تختار التقنية التي تكيف مع حاجاتها الخاصة.

7 - دراسة محمد العيد صلوح، آليات تغطية البنوك لمخاطر سعر الصرف باستخدام المشتقات المالية دراسة حالة بنك سوسيتي جنرال 1998-2013"، مذكرة ماجستير 2015، تمثلت إشكالية الدراسة في ما مدى اعتماد البنوك دولية النشاط على المشتقات المالية في تغطيتها لمخاطر تقلبات أسعار الصرف، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم الآليات المستعملة من طرف البنوك دولية النشاط في التحوط من مخاطر سعر الصرف، من خلال استخدام العديد من التقنيات سواء تقنيات داخلية أو خارجية، كالعقود الآجل والعاجلة لسعر الصرف والعقود المستقبلية للعملة والصرف وعقود المبادلات وخيارات الصرف. وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي :

- بإمكان المصارف والمؤسسات المالية التحوط من مخاطر سعر الصرف أو معدلات الفائدة، من خلال استعمال تقنيات التغطية الداخلي والخارجية للتغطية المشتقة من الأدوات المالية؛
- تستعمل البنوك دولية النشاط، نماذج متعددة في قياس الأخطار وإدارتها، كنموذج القيمة المعرضة للمخاطر VAR واختبارات الإجهاد؛
- تساهم المشتقات المالية في الحد من المخاطر، والذي يظهر جليا من خلال دراسة وضعيات الصرف للمتعاملين؛
- تتأثر محفظة البنك بالمخاطر الناجمة عن تقلبات أسعار الصرف.

المطلب الثاني: علاقة الدراسة بالدراسات السابقة (القيمة المضافة)

من خلال استعراض الدراسات السابقة تبين أنها التفتت نحو مناقشة مشكلات ذات علاقة جزئية بموضوع هذه الدراسة، وهي تشكل أساس جيد لاستفادة الباحث من النتائج التي توصلت إليها، كذلك لهذه الدراسات السابقة أوجه تشابه واختلاف مع موضوع هذه الدراسة سنلخصها فيما يلي :

أولا: أوجه التشابه :

تتفق كل من الدراسات السابقة وموضوع هذه الدراسة في أهمية دراسة كفاءة البنوك وأسعار الصرف لما لهما من أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني، كذلك اتفقا في استخدام منهج البحث حيث اعتمدت على المناهج التالية: المنهج الوصفي والتحليلي ومنهج دراسة الحالة، ومن بين الدراسات السابقة من اهتمت بدراسة الكفاءة المصرفية، كون أن هذه الأخيرة مؤسسة ربحية لذلك وجب دراسة المخاطر التي تواجهها وتقدير الأرباح التي ستحققها في المستقبل، بالإضافة إلى اتفاقهما على تحديد معدل هامش الربح كمؤشر لقياس كفاءة التكاليف ضمن نموذج العائد على حقوق الملكية وهذا في إطار قياس الكفاءة المصرفية باستخدام النسب المالية، أما بالنسبة للدراسات التي تتعلق بأسعار الصرف فقد اتفقت مع دراستنا في أن بإمكان المصارف والمؤسسات المالية التحوط من مخاطر سعر الصرف من خلال استعمال تقنيات التغطية الداخلية والخارجية للتغطية المشتقة من الأدوات المالية.

ثانيا: أوجه الاختلاف :

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة التي درست موضوع الكفاءة في أنها اقتصرت على بنك وحيد بينما الدراسات السابقة قامت بقياس الكفاءة لعينة من البنوك، والمقارنة بينها لتحديد أيها أكثر كفاءة، أما بالنسبة للدراسات المتعلقة بسعر الصرف فقامت بدراسة أثر تقلبات أسعار الصرف على مستوى الاقتصاد بينما في دراستنا تم إبرازه على كفاءة البنوك.

أما في ما يخص دراسة (بشير باعمارة) فقد قام الباحث بقياس اثر سعر الصرف على أداء البنوك، وذلك من خلال دراسة مالية من خلال حساب نسب مالية، ودراسة قياسية باستخدام الانحدار الخطي البسيط لكنه لم يتعمق كثيرا، تميزت دراستنا بالبحث في أثر تقلبات سعر الصرف على كفاءة البنك بتركيزها على الدراسة القياسية.

خلاصة الفصل :

تناولنا في هذا الفصل جانب الأدبيات النظرية والتطبيقية حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى مفاهيم عامة حول الكفاءة المصرفية وأساليب قياسها بالإضافة إلى عموميات حول سعر الصرف وأساليب التحوط منه، أما المبحث الثاني فتم فيه عرض الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع دراستنا، حيث تطرقنا لأهم جوانب الدراسات والمتمثلة في الهدف من الدراسة وطريقة المعالجة، كما ذكرنا أهم النتائج المتوصل إليها بالإضافة إلى إبراز أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الدراسات ودراستنا.

بالنسبة لجانب الكفاءة توصلنا إلى أن الكفاءة تتمثل في الاستخدام الرشيد للموارد المتاحة وتحقيق النتائج بأقل التكاليف، أما فيما يتعلق بتقلبات سعر الصرف فهي تدور حول الضرر الذي يلحق بالنتائج المالية للمؤسسة التي لها تعاملات اقتصادية مع الدول الأجنبية، كما يعتبر اختيار نظام الصرف لأي دولة ما المحدد الرئيسي للتعامل في مجال الصرف لتلك الدولة ويحدد نوع الصرف المتعامل به، وكذلك يحدد قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية.

الفصل الثاني

تمهيد الفصل :

إن الهدف الأساسي لإدارة أي بنك هو تعظيم العائد وذلك بتحقيق ربحية بأقل التكاليف، ولكي يحقق الربحية عليه تحمل الكثير من المخاطر، وعلى هذا الأساس تستخدم إدارة البنك مقاييس العائد والمخاطرة لتقييم كفاءة أدائها، سنحاول من خلال هذا الفصل دراسة أثر تقلبات أسعار الصرف على كفاءة بنك سوسيتي جنرال الجزائر، حيث تعتبر الدراسة الميدانية مجالاً لجمع المعطيات من الواقع الاقتصادي المراد دراسته، وذلك استناداً إلى قواعد وإجراءات منهجية وإلى الأدوات الملائمة للبحث، قصد الوصول إلى الغاية والأهداف المرجوة من الدراسة.

ولإلمام أكثر بالدراسة الميدانية قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين، الأول نقدم فيه الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة التي تساعدنا في تحليل وتفسير النتائج، أما المطلب الثاني لعرض ومناقشة النتائج للتوصل إلى نتائج كافية للإجابة على الفرضيات. وقسم الفصل الثاني إلى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

المبحث الثاني : عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

قبل الشروع في دراسة أثر تقلبات أسعار الصرف على كفاءة البنك، نوضح بعض جوانب الدراسة والمتمثلة في مجتمع الدراسة وعينتها، وتحديد متغيراتها وكيفية قياسها، وكذا الأدوات الإحصائية المستعملة كل هذا سيتم التطرق له من خلال المطلبين التاليين.

المطلب الأول: الطريقة التي اعتمدت عليها الدراسة

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة :

تمثل مجتمع الدراسة في القطاع المصرفي الجزائري، وتمثلت عينة الدراسة في بنك سوسيتي جنرال الجزائر.

1. **التعريف بالبنك:** هو فرع من فروع بنك سوسيتي جنرال الفرنسي، هو بنك خاص ذو طبيعة عالمية، حيث قام بفتح مكتب تمثيل له في الجزائر سنة 1987، في سنة 1999 تم إنشاء شركة تابعة لمجموعة سوسيتي جنرال برأسمال قدره 500 مليون دينار، في مارس 2000 تم فتح أول وكالة للعملاء في الأبيار، أبدى بنك سوسيتي جنرال رغبته من البداية في أن يصبح بنك عالمي يقدم خدماته لجميع الأعوان الاقتصاديين في البلد، قام بنك سوسيتي جنرال الجزائر لأول مرة برفع رأسماله سنة 2007 إلى 2.5 مليار دينار جزائري، ثم رفعه سنة 2010 إلى 10 مليار دينار جزائري، ويقدم هذا البنك خدمات بنكية لـ 299000 عميل من أفراد وشركات، وله شبكة مكونة من 78 وكالة و1444 عامل¹.

2. **منتجات البنك:** تتمثل منتجات البنك في استقبال الودائع بكافة أنواعها وتقديم قروض الاستغلال، خصم الأوراق التجارية، إصدار الكفالات، ومنح قروض متوسطة الأجل متمثلة في تمويل المشاريع، القرض الإيجاري، القرض المستندي المخصص للإستيراد والتصدير... الخ.

3. **معاملات البنك:** كبنك عام يقوم بنك سوسيتي جنرال الجزائر بتمويل التجارة الخارجية وإقراض المؤسسات الدولية وكذا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والخواص والمهنيين، ويتمثل زبائن البنك في كل من المؤسسات الأجنبية والجزائرية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية وكذا الأفراد.

ثانياً: طريقة جمع البيانات:

لقد تم الاعتماد على مجموعة من البيانات الأولية والثانوية ذات العلاقة بموضوع الدراسة والمتمثلة فيما يلي:

1. **بيانات ثانوية:** وهي بيانات الجانب النظري من الدراسة حيث قمنا بالاطلاع على الدراسات السابقة ومراجعة الأدبيات المنشورة باستخدام الكتب والمجلات العلمية، المقالات والرسائل الجامعية بالإضافة إلى تصفح مواقع الانترنت.
2. **بيانات أولية:** والمتمثلة في بيانات الجانب التطبيقي حيث قمنا بجمع كافة المعطيات اللازمة للدراسة والمعطيات غير المتوفرة في التقارير السنوية تم الحصول عليها من خلال المقابلة الشخصية مع بعض من عمال البنك بهدف الحصول على المعلومات لاستخدامها في معالجة الجوانب التحليلية في الموضوع.

¹ - www.societegenerale.dz/nous_connaitre.html, 16/04/2016 , 22 :15.

ثالثا: متغيرات الدراسة :

هناك الكثير من المتغيرات التي تؤثر على كفاءة البنوك، إلى جانب تقلبات أسعار الصرف في دراستنا هاته، وقد يتعدى قياسها فعلى سبيل المثال، إن معدل التضخم وسمعة البنك وقاعدة الزبائن لديه، وغير ذلك كلها عوامل تؤثر في كفاءة البنوك، وقد يكون تأثير هذه المتغيرات المحذوفة في المتغير التابع موجبا أو سالبا إلا أنها في المحصلة تأثيرات نفرض أنها ثانوية يعكسها حد الخطأ. ومنه نقول أن دراستنا هذه تعتمد على كفاءة البنك كمتغير تابع (y) وعلى ثلاث متغيرات مستقلة هي كما يلي:

- إيرادات الصرف (x1)؛
- إيرادات فوائد القروض (x2)؛
- حجم المعاملات الخارجية (x3).

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

من أجل الإجابة عن إشكاليات وفرضيات الدراسة تم استخدام مجموعة من الأدوات كما يلي:

أولا: برامج معلوماتية :

- برنامج الجداول الإلكترونية Microsoft Excel 2007، تم استخدام هذا البرنامج لمعالجة المعطيات المتحصل عليها من خلال دراسة البحث، في شكل جداول وأشكال بيانية.
- برنامج 7 EVIEWS الإحصائي، استخدمنا هذا البرنامج لتحليل بيانات الدراسة.

ثانيا: النسب المالية:

تعتبر مؤشرات النسب المالية من أهم الأدوات المستخدمة لقياس الكفاءة التشغيلية في البنوك، حيث اعتمدنا على مجموعة من المؤشرات لتقييم كفاءة الربح وكفاءة التكاليف لعينة البنوك محل الدراسة، وفيما يلي هذه النسب:

1. **العائد على حقوق الملكية** : وقياس هذا المؤشر معدل العائد المتحقق من استثمار أموال المالكين، وان ارتفاع معدل العائد على حقوق الملكية هو دليل على الأداء الجيد للإدارة الكفوءة، ويمكن أن يكون ارتفاعه دليلا للمخاطرة العالية الناجمة عن زيادة الرافعة المالية¹.
2. **العائد على الأصول**: يعتبر هذا المعدل مقياس جيد للربحية ولل كفاءة الإدارية طالما أن الهدف تعظيم صافي الثروة، ويدل هذا العائد على مدى استغلال البنك لأصوله في توليد الربح، أي أنه يفيد في معرفة العلاقة بين الربحية وجميع الأصول، ويكشف عن كفاءة البنك في توظيف أصوله لتحقيق مستوى معين من الربح². ويتحدد مؤشر العائد على الأصول بمؤشرين هما³:
 - **هامش الربح (PM)**: الذي يعكس مدى الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف.

¹ - بلال نوري، سعيد الكروي، "تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة- دراسة مقارنة بين مصرفي الراقدين"، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، جامعة كربلاء، العراق، العدد 24، ص5.

² - أمال الماجري، "الكفاءة المصرفية للبنوك التجارية في ظل العولمة المالية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وبنك سوسيتي جنرال خلال الفترة 2005-2009"، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2011، ص23.

³ - رتيبة بركيبة، "تقييم أداء البنوك التقليدية والإسلامية- دراسة مقارنة بطريقة العائد والمخاطرة بين القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري خلال الفترة 2007-2012"، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2014، ص6.

• **منفعة الأصول (AU):** تمثل منفعة الأصول قدرة أصول البنك التجاري على تحقيق الإيرادات، وتنقسم هذه الإيرادات إلى إيرادات من الفوائد والإيرادات المتولدة من مصادر الأخرى.

هذه الصيغة تركز الانتباه إلى مصدر الأداء الأفضل أو الأداء السيئ فمثلا إذا حققت مؤسسة ما عائد على الأصول مرتفع فيكون سببه أنها أكثر كفاءة في التحكم ومراقبة التكاليف وهو ما يعكسه مؤشر هامش الربح المرتفع، أو باستخدام أفضل للأصول وهو ما يعكسه مؤشر منفعة الأصول أو إنتاجية الأصول أو عن طريق التحسين في كلا الجانبين، بالمقابل فإن الأداء الضعيف قد يعود لجانب منهما أو لكليهما¹.

وينبع الفرق بين العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول من استخدام الرافعة المالية، إذ أن هذه الصيغة تفسر الأداء بشكل أوضح، فإذا كان السبب في ارتفاع العائد على حقوق الملكية يعود إلى ارتفاع مؤشر الرافعة المالية، فإن ذلك يدل على ارتفاع المخاطرة الناجمة عن الاعتماد الكبير على مصادر خارجية في استثمارات أو توظيفات البنك². ويمكن تلخيص حساب مؤشرات العائد من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (1.2): المؤشرات المستخدمة في حساب العائد

الكفاءة	المؤشر	طريقة الحساب	التفسير
كفاءة الأرباح	العائد على حقوق الملكية ROE	صافي الدخل / إجمالي حقوق الملكية	يوضح هذا المؤشر قيمة العائد التي يحصل عليها البنك من خلال استثماره لوحدة واحدة من حقوق الملكية
	العائد على الأصول ROA	صافي الدخل / إجمالي الأصول	يقيس صافي الدخل الناتج عن استثمار الأصول المملوكة
	الرافعة المالية EM	إجمالي الأصول / إجمالي حقوق الملكية	وفيه تتم عملية مقارنة الأصول بحقوق الملكية، كما يعتبر مقياس للربح والمخاطرة
	منفعة الأصول AU	إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول	تعبر عن نسبة إجمالي الإيرادات لوحدة واحدة من الأصول
كفاءة التكاليف	هامش الربح PM	صافي الدخل / إجمالي الإيرادات	تقيس هذه النسبة صافي الدخل المحقق من كل وحدة من إجمالي الإيرادات، كما تبين قدرة البنك على الرقابة والسيطرة على النفقات

المصدر: عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2000، ص 274.

¹ - محمد جموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة لمجموعة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 1994-2000، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد الثالث، 2005، ص 91.

² - أمال الماجري، مرجع سبق ذكره، ص 24.

ثالثا: الانحدار الخطي :

1- الانحدار الخطي البسيط : هو أسلوب احصائي يهتم بدراسة وتحليل أثر متغير مستقل واحد على متغير تابع كمي، وسمي انحدار خطي لأن المعادلة تأخذ الصورة الخطية في المعاملات، ووصف بأنه بسيط لأن عدد المتغيرات المستقلة محل الدراسة متغير واحد فقط، وفيما يلي شكل نموذج الانحدار الخطي البسيط في شكل معادلة خطية من الدرجة الأولى، تعكس المتغير التابع كدالة في المتغير المستقل كما يلي¹:

$$y = \beta_0 + \beta_1 x + e$$

حيث أن:

y هو المتغير التابع (الذي يتأثر)

x هو المتغير المستقل (الذي يؤثر)

β_0 هو الجزء المقطوع من المحور الرأسي y ، وهو يعكس قيمة المتغير التابع في حالة انعدام قيمة المتغير

المستقل x ، أي في حالة $x = 0$

β_1 ميل الخط المستقيم $(\beta_0 + \beta_1 x)$ ، ويعكس مقدار التغير في y إذا تغيرت x بوحدة واحدة.

e هو الخطأ العشوائي.

2- الارتباط الخطي البسيط (معامل الارتباط الخطي) : الذي يحدد نوع وقوة العلاقة بين متغيرين أحدهما يسمى بالمتغير المستقل والثاني بالمتغير التابع، ويرمز له في حالة المجتمع بالرمز ρ ، وفي حالة العينة بالرمز r .

3- تقدير معاملات الانحدار (β_0, β_1) في النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى، وهذا التقدير هو الذي مجموع

مربعات الأخطاء العشوائية $\sum e^2 = \sum (y - (\beta_0 + \beta_1 x))^2$ أقل ما يمكن، وبحسب هذا التقدير بالمعادلة التالية:

$$\hat{\beta}_0 = \bar{y} - \hat{\beta}_1 \bar{X}$$

حيث أن \bar{x} هو الوسط الحسابي لقيم x ، \bar{y} هو الوسط الحسابي لقيم y ، وتكون القيمة المقدرة للمتغير التابع هو:

$$\hat{y} = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 x$$

بعد الحصول على نتائج معادلة الانحدار يجب علينا أن نبين هل أن هذه المعاملات مقبولة من الناحية الإحصائية أي ما إذا

كان لها معنوية إحصائية.

- كما سيتم الحصول على إحصائيات (R^2) لمعرفة المعنوية الإجمالية للنموذج؛
- كما نستخدم أيضاً إحصائية F للحكم على معنوية النموذج المقدر عند مستوى معنوية معين.

¹ -Rachid Ben Dib, *économétrie théorie et application*, office des publications universitaires ,Alger, 2011, p32.

المبحث الثاني: عرض وتحليل النتائج

بعد أن حددنا طريقة وأدوات الدراسة سنتناول في ما يلي مجموعة من النتائج المتوصل إليها وتحليلها ومناقشتها من أجل الوصول إلى النتيجة النهائية ومقارنتها مع نتائج الدراسات السابقة.

المطلب الأول: عرض النتائج المتوصل إليها

أولا: تقييم كفاءة البنك:

سنعتمد على مجموعة من المؤشرات لتقييم كفاءة الأرباح وكفاءة التكاليف ولقياس هذه الأخيرة سنعتمد على مؤشر هامش الربح PM الذي يبين قدرة البنك على التحكم في تكاليفه، أما كفاءة الأرباح من خلال المؤشرات المتمثلة في العائد على حقوق الملكية ROE، منفعة الأصول AU، مضاعف حقوق الملكية EM، العائد على الأصول ROA.

الجدول رقم (2.2): مؤشرات كفاءة الأرباح والتكاليف لبنك سوسيتي جنرال خلال فترة الدراسة 2004-2014

2008	2007	2006	2005	2004	
109402	84994	64699	38134	21361	أجمالي الأصول (مليون دج)
11877	11057	7082	4880	3184	الدخل الصافي (مليون دج)
1429	879	633	502	226	إجمالي الإيرادات (مليون دج)
4462	3583	2950	2689	1560	حقوق الملكية (مليون دج)
12,03%	7,95%	8,94%	10,29%	7,10%	هامش الربح PM %
10,86%	13,01%	10,95%	12,80%	14,91%	منفعة الأصول AU %
24,52	23,72	21,93	14,18	13,69	الرافعة المالية EM (مرة)
1,31%	1,03%	0,98%	1,32%	1,06%	العائد على الأصول ROA %
32,03%	24,53%	21,46%	18,67%	14,49%	العائد على حقوق الملكية ROE %

2014	2013	2012	2011	2010	2009
243338	222605	202485	167057	158226	155181
13309	14665	15379	14153	11995	10648
5137	4020	5169	4364	3429	2592
22220	19374	17505	15319	13741	13391
38,60%	27,41%	33,61%	30,83%	28,59%	24,34%
5,47%	6,59%	7,60%	8,47%	7,58%	6,86%
10,95	11,49	11,57	10,91	11,51	11,59
2,11%	1,81%	2,55%	2,61%	2,17%	1,67%
23,12%	20,75%	29,53%	28,49%	24,95%	19,36%

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى التقارير السنوية لبنك سوسيتي جنرال الجزائر

التعليق:

• العائد على حقوق الملكية (ROE) :

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2.2) أن مؤشر العائد على حقوق الملكية أخذ قيم متزايدة خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2008 فقد سجل سنة 2004 أدنى نسبة خلال فترة الدراسة قدرت بـ 14,49 %، لترتفع هذه النسبة تدريجيا خلال السنوات 2005، 2006، 2007 بنسب (18,67%) (21,46%) (24,53%) على التوالي، إلى غاية 32,03 % سنة 2008 كأعلى نسبة خلال فترة الدراسة، لتراجع نسبة هذا المؤشر سنة 2009 إلى 19,36 %، ثم تعود إلى الارتفاع بنسب 24,95 %، 28,49 %، 29,53 %، خلال السنوات 2010، 2011، 2012، على التوالي، لتسجل سنة 2013 انخفاض بنسبة 20,75 %، وفي السنة الأخيرة للدراسة ارتفع مؤشر العائد على حقوق الملكية إلى مقدار 23,12 %.

• العائد على الأصول (ROA) :

يتبين من خلال الجدول رقم (2.2) أن مؤشر العائد على الأصول أخذ قيم مختلفة خلال الفترة التي تراوحت بين 0,98 % كأدنى عائد و 2,61 % كأعلى عائد خلال الفترة الممتدة من 2004-2014، ففي بداية الدراسة سجل العائد نسبة 1,06 %، وارتفع سنة 2005 إلى 1,31 % ليسجل أدنى نسبة سنة 2006 قدرت بـ 0,98 %، ثم سجل ارتفاع تدريجي ابتداء من سنة 2007 بنسب 1,03 %، 1,31 %، 1,67 %، 2,17 %، إلى غاية 2011 التي سجلت أكبر نسبة للمؤشر قدرت بـ 2,61 %، لتعود للانخفاض سنة 2012 بنسبة 2,55 %، و 1,81 % سنة 2013، ثم تسجل ارتفاع سنة 2014 بنسبة 2,11 %.

- الرافعة المالية (EM):

تظهر نتائج الجدول رقم (2.2) أن مؤشر الرافعة المالية شهد ارتفاع مستمر خلال سنوات الخمسة الأولى فقد سجل في بداية الدراسة نسبة 13,69 % سنة 2004، ثم استمر في الارتفاع تدريجيا بنسب 14,18 %، 21,93 %، 23,72 %، خلال السنوات 2006، 2007، 2005 على التوالي، ليسجل سنة 2008 أعلى قيمة له قدرت بـ 24,52 %، ثم تراجعت سنة 2009 بنسبة 11,59 %، وفي سنة 2010 بنسبة 11,51 %، لتسجل سنة 2011 أدنى نسبة لمؤشر الرافعة المالية خلال الدراسة بنسبة 10,91 %، لترتفع سنتي 2012 و 2013 بنسبة 11,57 % و 11,99 % على التوالي، ثم تراجعت إلى 10,95 % سنة 2014.

- هامش الربح (PM):

من خلال الجدول رقم (2.2) نلاحظ أن المعدل شهد تقلبات خلال فترة الدراسة حيث قدرت نسبته سنة 2004 بـ 16,64 %، لترتفع مباشرة إلى 17,16 % سنة 2005، ثم تنخفض 13,10 % سنة 2006، وإلى 11,46 % سنة 2007 حيث تعتبر أدنى نسبة للمؤشر خلال الدراسة، ثم تسجل ارتفاع متتالي بنسبة 12,03 % و 17,79 % و 28,54 % و 30,84 % و 33,61 % خلال السنوات 2008، 2009، 2010، 2011، 2012 على التوالي، لتراجع سنة 2013 إلى 27,41 %، ثم ترتفع سنة 2014 لتسجل أعلى قيمة للمؤشر بنسبة 38,60 %.

- منفعة الأصول (AU):

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2.2) أن معدل منفعة الأصول عرف تذبذب خلال فترة الدراسة فقد سجلت سنة 2004 أعلى نسبة قدرت بـ 14.91%، ثم تراجع بنسبة 12.80% سنة 2005، لينخفض سنة 2006 بنسبة 10.95%، ثم ارتفاع سنة 2007 بـ 13.01% وعاد للانخفاض سنة 2008 بنسبة 10.86% و 6.86% سنة 2009، ثم ارتفع سنة 2010 و 2011 بنسبة 7.85% و 8.47% لينخفض مباشرة ويسجل أدنى معدل سنة 2014 بنسبة 5.47%.

ثانيا: نتائج المتغيرات المستقلة

1. إيرادات الصرف السنوية (x1):

وتشمل جميع عمليات الصرف التي يقوم بها البنك ونوه هنا إلى أنه يوجد نوعان من عمليات الصرف وهي¹:

- **عمليات تجارية:** تتمثل في العمليات التي يكون الغرض منها (بالنسبة للعميل) تجاريا مثل المعاملات الخارجية والمتمثلة في القروض التي تدخل في إطار التجارة الخارجية (الاعتماد المستندي).
- **عمليات غير تجارية:** وهي العمليات التي يقوم بها البنك والغرض منها (بالنسبة للعميل) غير تجاري مثل بيع العملة وشرائها وتحرير الشيكات السياحية وغيرها.

ونشير هنا إلى أن البنك يفرق بين العمليتين في سعر الصرف، وكلا النشاطين يحقق إيرادات، ويضم في حساب لدى جدول حسابات النتائج، واسم الحساب (Intérêts et produite assimile) والجدول الموالي يوضح تغيرات سعر الصرف لأهم العملات مقابل تطور إيرادات الصرف لفترة الدراسة :

الجدول رقم (3.2): تطور أسعار وإيرادات الصرف (الدولار والأورو) خلال الفترة 2004-2014

الوحدة: مليون دج

الوحدة: 1\$/€= DA

السنوات	الدولار \$	الأورو €	إيرادات الصرف
2004	72,06	89,64	531
2005	73,37	91,28	811
2006	71,15	93,75	1134
2007	66,82	98,33	1512
2008	71,18	100,28	2456
2009	72,64	101,29	2880
2010	73,94	103,49	4038
2011	76,05	106,53	3898
2012	78,10	102,95	4475
2013	78,15	106,89	4662
2014	87,90	107,05	4402

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى المقابلة الشخصية

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، ديسمبر 2008، ص 20².

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، مارس 2015، ص 20.

¹ - مقابلة شخصية مع السيد رفيق أيت مدور، موظف في بنك سوسيتي جنرال وكالة ورقلة، مكلف بالدراسات بقسم التجارة الخارجية، 2016/04/20.

² - http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_2014_AR.htm

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن فترة الدراسة شهدت تقلبات في أسعار صرف العملات (الدولار/الأورو)، فالدولار الأمريكي سجل تغيرات طفيفة على غرار سعر صرف الأورو الذي شهد تقلبات حادة خلال الفترة، بالمقابل إيرادات الصرف التي سجلت تطورات ملحوظة في بداية الفترة وتقلبات في السنوات الأخيرة للدراسة.

2. فوائد القروض (x2):

تمثل إيرادات فوائد القروض الحجم الأكبر من إيرادات البنك وهي ناتجة عن النشاط الرئيسي والأساسي للبنك وهو الوساطة المالية متمثلة في منح الائتمان (الإقراض)، في هذه الدراسة تعتبر إيرادات فوائد القروض ناتج لجميع أنواع الائتمان الذي يمنحه البنك من قروض الاستغلال والاستثمارات الطويلة والقصيرة الأجل، وقروض استهلاكية وغيرها فكل هذه الأنواع تدر فوائد تجمع في حساب موجود في جدول حسابات النتائج تحت اسم (Produit d'exploitation bancaire) والجدول التالي يوضح إيرادات الفوائد التي تحصل عليها البنك مقابل منحه للقروض بمختلف أنواعها خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم (4.2): تطور إيرادات فوائد القروض لبنك سوسيتي جنرال الجزائر للفترة 2004-2014

الوحدة: مليون دج

السنوات	إيرادات فوائد القروض
2004	1656
2005	2923
2006	4832
2007	7672
2008	5499
2009	6932
2010	7856
2011	8871
2012	8766
2013	9034
2014	12017

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على التقارير السنوية لبنك سوسيتي جنرال الجزائر

التعليق:

يتضح من خلال الجدول أن إيرادات الفوائد تزايدت بوتيرة متزايدة ومستمرة خلال سنوات الدراسة، حيث سجل البنك أدنى قيمة للفوائد في فترة الدراسة سنة 2004 بمقدار 1656 مليون دج، لترتفع تدريجياً ابتداء من 2923 مليون دج سنة 2005 وصولاً إلى 8871 مليون دج سنة 2011، لتتخفف قيمة الفوائد إلى 8766 مليون دج سنة 2012 وتعود للارتفاع سنتي 2013

و2014 إلى 9034 و12017 مليون دج، وهي أعلى قيمة خلال فترة الدراسة. ويعود الارتفاع التدريجي في إيرادات الفوائد التي يتحصل عليها البنك خلال فترة الدراسة لاهتمامه بمنح القروض بمختلف أنواعها.

3. حجم المعاملات الخارجية (x3):

وتتمثل في جميع الإيرادات التي تحصل عليها البنك جراء عملياته في مجال التجارة الخارجية من التحصيل المستندي، والاعتماد المستندي وخصم الكمبيالات المستندية وتمويل التجارة الخارجية وغيرها، والتي تسجل في جدول خارج الميزانية، ونشير إلى أن المعاملات الخارجية هي جزء من عمليات الصرف التي يقوم بها البنك.

الجدول رقم (5.2): تطور حجم المعاملات الخارجية لبنك سوسيتي جنرال خلال الجزائر الفترة 2004-2014

الوحدة: مليون دج

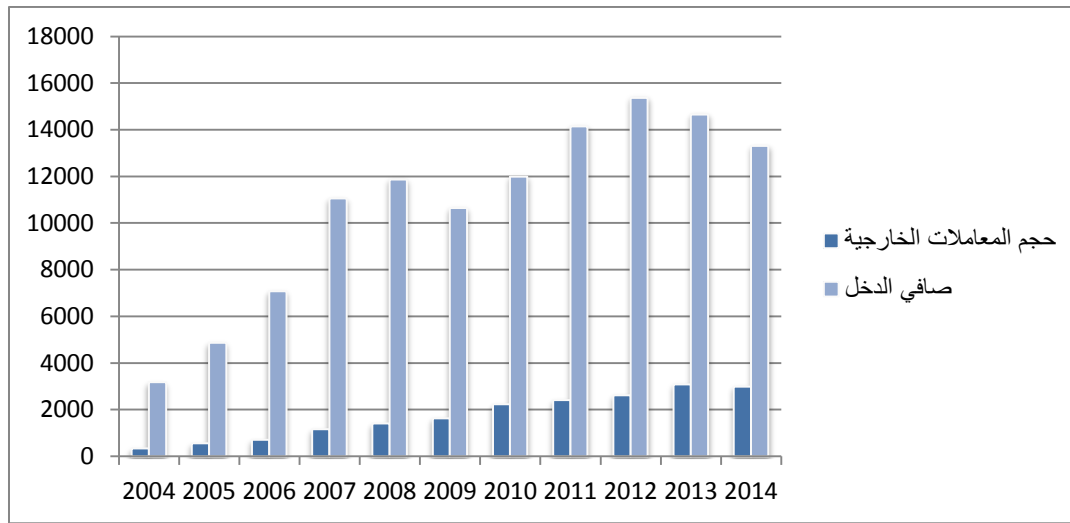
السنوات	حجم المعاملات الخارجية
2004	351
2005	561
2006	720
2007	1171
2008	1415
2009	1638
2010	2234
2011	2412
2012	2622
2013	3094
2014	2989

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى التقارير السنوية للبنك بالإضافة إلى المقابلة الشخصية

التعليق:

يوضح الجدول أعلاه ارتفاع مستمر لحجم المعاملات الخارجية الذي حققه البنك خلال فترة الدراسة، فخلال سنة 2004 حقق البنك أدنى قيمة لحجم المعاملات الخارجية قدرت بـ 351 ألف دج، لترتفع القيمة سنة 2005 إلى 561 ألف دج، وفي سنة 2006 حقق 720 ألف دج، ثم ترتفع إلى 1171 و1415 و1638 مليون دج خلال سنوات 2007، 2008، 2009 على التوالي، وتزايد بوتيرة موجبة إلى أن تحقق أكبر عائد سنة 2013 بقيمة 3094 مليون دج، وتنخفض مباشرة إلى 2989 مليون دج سنة 2014.

الشكل رقم (1.2): تطور حجم المعاملات الخارجية مقارنة بالدخل الصافي لبنك سوسيتي جنرال الجزائر خلال 2004-2014

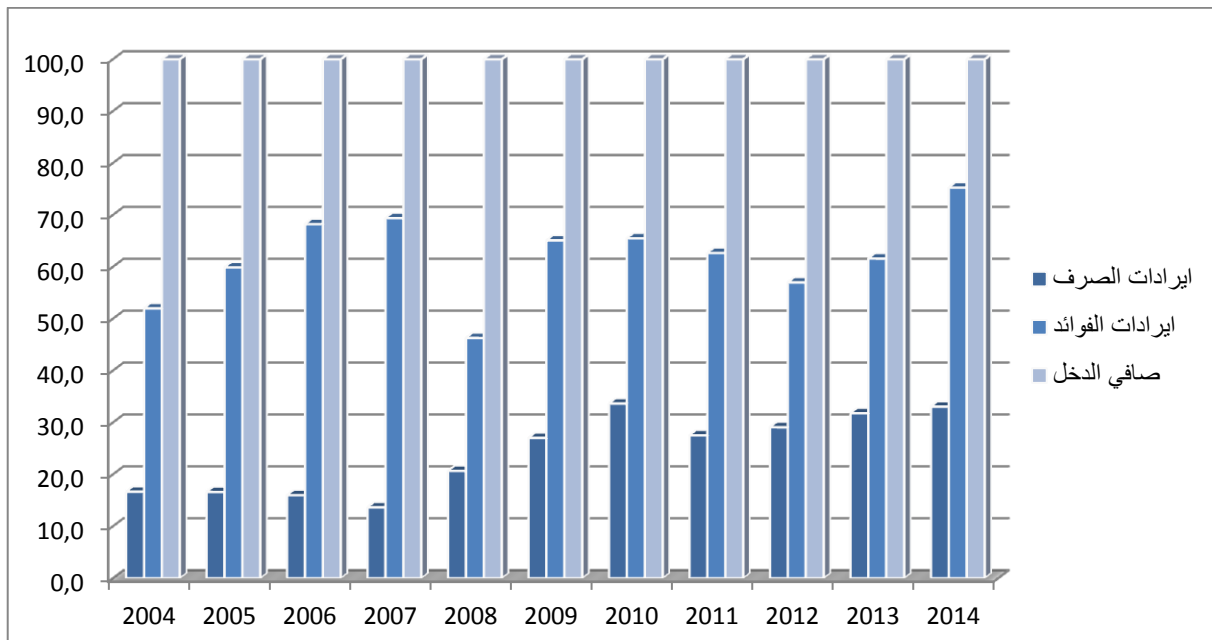


المصدر: من اعداد الطالبة استنادا الى الجدول رقم (1.2) و (5.2)

التعليق:

يتضح من خلال الشكل رقم (1.2) نلاحظ أن حجم المعاملات الخارجية لبنك سوسيتي جنرال الجزائر تزايدت تدريجيا مع دخله الصافي خلال سنوات الدراسة، ففي سنة 2004 سجل أدنى قيمة لحجم المعاملات الخارجية ليرتفع تدريجيا إلى غاية سنة 2013 لتسجل أعلى قيمة، ثم تتراجع سنة 2014، ويشير التزايد المستمر في حجم المعاملات الخارجية إلى اهتمام البنك بتمويل التجارة الخارجية وزيادة الزبائن الذين يعتمدون على البنك في استيراد أو توريد المنتجات والخدمات في إطار ما يسمى بالائتمان المستندي، خاصة وأن الجزائر مقبلة على تحرير التجارة الخارجية.

الشكل رقم (2.2): تطور إيرادات الصرف وفوائد القروض مقارنة بالدخل الصافي لبنك سوسيتي جنرال خلال 2004-2014



المصدر : من اعداد الطالبة استنادا الى الجدول رقم (1.2) و (3.2) و (5.2)

التعليق:

افترضنا في الشكل رقم (2.2) أن صافي الدخل يمثل 100% حتى يتسنى لنا معرفة كم تؤثر كل من إيرادات فوائد القروض وإيرادات الصرف على الدخل الصافي للبنك، فلاحظنا من خلال الشكل قيم عظمى لإيرادات الفوائد مقارنة بإيرادات الصرف حيث سجلت هذه الأخير أدنى نسبة من صافي الدخل قدرت بـ 18.7% سنة 2007 و 33.7% كأعلى نسبة سنة 2010 على غرار إيرادات الفوائد التي سجلت 46.3% سنة 2008 كأدنى نسبة وتعتبر لا بأس بها و 75.3% سنة 2014 والتي تعتبر أعلى نسبة لإيرادات الفوائد من صافي الدخل التي تحصل عليها البنك خلال فترة الدراسة.

ثانيا: تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط:

بعد بناء نموذج الانحدار الخطي المتعدد أظهرت النتائج عدم وجود معنوية بين جميع المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، لذا لجأنا إلى نموذج الانحدار الخطي البسيط لدراسة العلاقة بين تقلبات سعر الصرف وكفاءة البنك، ووقع اختيارنا على عدد من المتغيرات تمثلت في (إيرادات الصرف، إيرادات الفوائد وحجم المعاملات الخارجية)، بدلالة المتغير التابع (الدخل الصافي).
قمنا بتقدير النموذج الخطي البسيط للمتغيرين المستقل والتابع وذلك باستعمال طريقة المربعات الصغرى (OLS) لما لها من خصائص تميزها عن باقي الطرق الأخرى واستعملنا في تقدير النموذج على البرنامج الإحصائي (Eviews7).
● صياغة النموذج : تطرقنا إلى صياغة النموذج القياسي الخاص بالإشكالية المدروسة وتقديرها، وأظهرت المعالجة الإحصائية للبيانات التي تم إدخالها النتائج التالية:

1. نتائج الانحدار الخطي البسيط بين إيرادات الصرف والدخل الصافي للبنك:

جدول رقم (6.2): نتائج تقدير النموذج الأول للدخل الصافي بدلالة إيرادات الصرف

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4249.670	1097.419	3.872423	0.0038
X1	2.320940	0.344730	6.732629	0.0001
R-squared	0.834340	Mean dependent var		10748.09
Adjusted R-squared	0.815934	S.D. dependent var		4036.880
S.E. of regression	1731.940	Akaike info criterion		17.91484
Sum squared resid	26996539	Schwarz criterion		17.98718
Log likelihood	-96.53161	Hannan-Quinn criter.		17.86923
F-statistic	45.32830	Durbin-Watson stat		1.090361
Prob(F-statistic)	0.000085			

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على البرنامج الإحصائي Eviews 7

من خلال الجدول رقم (6.2) يمكن صياغة معادلة الانحدار الخطي البسيط كالتالي:

$$Y = 4249.670 + 2.32094 X_1$$

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية – حالة بنك سوسيتي جنيرال الجزائر

أما بالنسبة لتشخيص القوة الإحصائية للنموذج فكانت كالتالي:

- ✓ اختبار جودة التوفيق " معامل التحديد R^2 " : يبين من خلال النتائج أن $R^2=0.834340$ أي أن المتغير المستقل يفسر ما نسبته 83.43% من المتغير الإجمالي في المتغير التابع، أي له قوة تفسير قوية جدا.
- ✓ اختبار المعنوية الإحصائية للمعالم المقدرة: لاحظنا أن القيمة الاحتمالية $Prob = 0.0001$ وهي أقل تماما من مستوى معنوية 5% أي أن المعلمة المقدرة تختلف معنويا عن الصفر وبالتالي للنموذج المقدر معنوية إحصائية.
- ✓ اختبار المعنوية الكلية للنموذج : من خلال الاختبار تبين أن القيمة الاحتمالية $F = 0.00085$ أقل تماما من مستوى معنوية 5% ومنه للنموذج معنوية إحصائية كلية، ومما سبق نستنتج أن النموذج مقبول إحصائيا أي له قدرة تفسيرية.
- ✓ اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء (DW): قدر الارتباط الذاتي بين الأخطاء بـ 1.09 وهي تقع ضمن المجال { 0.92: 1.32} ويعني ذلك انه يقع في منطقة الشك. حيث :

$$n = \text{عدد المشاهدات} = 11;$$

$$k = \text{عدد المتغيرات} = 1;$$

$$d_1 = 0.92, d_2 = 1.32$$

الشكل رقم (3.2): مناطق القبول والرفض لقيمة (DW) المحتملة

0	0.92	1.32	2	2.68	3.08	4
P>0	؟	P=0	P=0	؟	P<0	
ارتباط ذاتي موجب	منطقة غير محددة (منطقة الشك)	عدم وجود ارتباط	عدم وجود ارتباط	منطقة غير محددة (منطقة الشك)	ارتباط ذاتي سالب	
	d1	d2		4-d1	4-d 2	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على جدول (DW)

نلاحظ من خلال الشكل رقم (3.2) أن قيمة درين واتسن المحسوبة تقع في منطقة الشك ولدعم هذه النتيجة يمكن اللجوء إلى اختبار Godfrey Breusch.

- ✓ اختبار مضاعف لاغرانج: هو بديل لاختبار "دربين واتسن" ويعتبر من بين أهم المعايير المستخدمة للكشف عن مدى وجود ارتباط ذاتي.

الجدول رقم (7.2): اختبار بروش قودفراي

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	2.218614	Prob. F(1,9)	0.1705
Obs*R-squared	2.175381	Prob. Chi-Square(1)	0.1402
Scaled explained SS	1.163490	Prob. Chi-Square(1)	0.2807

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews7

قمنا باختبار Breusch –Godfre للكشف عن وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، ومن خلال الجدول رقم (7.2) نلاحظ أن $Pro f = 0.1705$ أكبر تماما من 0.05 ومنه نقبل فرضية العدم H_0 ونرفض الفرضية البديل H_1 أي أنه ليس هناك ارتباط ذاتي بين الأخطاء من الدرجة الأول.

✓ اختبار عدم تجانس التباين: لاختبار عدم تجانس التباين سنستخدم في هذه الحالة على اختبار white، ووفقا لهذا الاختبار وباستعمال البرنامج الإحصائي eviews7 نتحصل على الجدول التالي :

الجدول رقم (8.2): نتائج اختبار وايت white

Heteroskedasticity Test: White			
F-statistic	1.103067	Prob. F(2,8)	0.3775
Obs*R-squared	2.377734	Prob. Chi-Square(2)	0.3046
Scaled explained SS	1.271718	Prob. Chi-Square(2)	0.5295

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews7

من خلال الجدول رقم (8.2) نستخرج قيم كل من :

✓ معامل التحديد لنموذج وايت $R^2 = 2.377734$

✓ إحصائي فيشر لنموذج وايت $F = 1.103067$

✓ احتمال الخطأ لنموذج وايت $Prob = 0.3775$

يتم مقارنة قيمة إحصائية فيشر المحسوبة (F_{cal}) لنموذج وايت والتي تساوي $F = 1.103067$ مع القيمة الجدولة (F_{tab}) عند مستوى معنوية 5 % وبدرجات حرية (2p), $(n - (2p + 1))$ وتساوي:

$$(2p) (n - (2p + 1)) = F_{0.05} (2, 8) = 4.46$$

وذلك من خلال الفرضيتين التاليتين:

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0 : B_0 = 0 \text{ فرضية العدم} \\ H_1 : B_0 \neq 0 \text{ الفرضية البديلة} \end{array} \right\}$$

ومنه نجد أن القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر أصغر تماما من القيمة الجدولة $F_{cal} < F_{tab}$ أي $1.10 < 4.46$ وعليه نقبل الفرضية H_0 ونرفض H_1 ومنه يمكن القول أن النموذج لا يعاني من مشكل اختلاف التباين.

✓ اختبار البواقي: لاختبار اعتدالية التوزيع للبواقي نتمثل بيانيا دالة الارتباط الذاتي البسيط لسلسلة البواقي ونختبر مدى استقرارية بواقي التقدير، وكانت نتائج الاختبار كالتالي:

الجدول رقم (9.2): نتائج اختبار البواقي

Autocorrelation		Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.332	0.332	1.5780	0.209			
2	-0.405	-0.580	4.1881	0.123			
3	-0.530	-0.211	9.2096	0.027			
4	0.069	0.287	9.3064	0.054			
5	0.180	-0.496	10.081	0.073			
6	-0.028	0.026	10.103	0.120			
7	-0.252	-0.115	12.369	0.089			
8	-0.053	-0.244	12.503	0.130			
9	0.088	-0.053	13.059	0.160			
10	0.099	-0.141	14.447	0.154			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews7

من خلال نتائج الاختبار نلاحظ أن جميع معاملات الارتباط الذاتي تساوي معنويا الصفر كما أنها تقع داخل مجال الثقة، كما أن $Prob = 0.154$ أكبر تماما من 0.05 ، في هذه الحالة نستنتج أن سلسلة البواقي مستقرة أي ليس هناك ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

✓ اختبار مربعات البواقي: تمثل بيانيا دالة الارتباط الذاتي البسيط لسلسلة مربعات البواقي ونختبر مدى استقرار مربعات بواقي التقدير، وكانت نتائج الاختبار كالتالي :

الجدول رقم (10.2): نتائج اختبار مربعات البواقي

Autocorrelation		Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	-0.035	-0.035	0.0173	0.895			
2	-0.258	-0.259	1.0735	0.585			
3	0.320	0.322	2.9019	0.407			
4	-0.061	-0.151	2.9782	0.561			
5	-0.179	-0.005	3.7445	0.587			
6	-0.133	-0.340	4.2471	0.643			
7	-0.066	-0.021	4.4050	0.732			
8	-0.006	-0.104	4.4069	0.819			
9	-0.052	0.071	4.5989	0.868			
10	-0.030	-0.102	4.7255	0.909			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews7

من خلال نتائج الاختبار نلاحظ أن جميع معاملات الارتباط الذاتي تساوي معنويا الصفر كما أنها تقع داخل مجال الثقة، كما أن $Prob = 0.909$ أكبر تماما من 0.05 ، في هذه الحالة نستنتج أن سلسلة مربعات البواقي مستقرة أي مستقلة فيما بينها.

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية – حالة بنك سوسيتي جنيرال الجزائر

2. نتائج الانحدار الخطي البسيط بين إيرادات فوائد القروض والدخل الصافي للبنك:

نقوم في هذا الجزء بدراسة أثر الفوائد التي يتحصل عليها البنك من جراء منحه للقروض على دخله الصافي، هذا ما تم توضيحه في الجدول التالي:

الجدول رقم (11.2): نتائج اختبار النموذج الثاني للدخل الصافي بدلالة إيرادات فوائد القروض

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2431.968	1538.586	1.580652	0.1484
X2	1.202732	0.205759	5.845341	0.0002
R-squared	0.791512	Mean dependent var		10748.09
Adjusted R-squared	0.768347	S.D. dependent var		4036.880
S.E. of regression	1942.964	Akaike info criterion		18.14478
Sum squared resid	33975989	Schwarz criterion		18.21713
Log likelihood	-97.79631	Hannan-Quinn criter.		18.09918
F-statistic	34.16802	Durbin-Watson stat		1.446168
Prob(F-statistic)	0.000245			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews7

من خلال الجدول أعلاه يمكن صياغة معادلة الانحدار الخطي البسيط كالتالي:

$$Y = 2431.968 + 1.202732 X_2$$

أما بالنسبة لتشخيص القوة الإحصائية للنموذج فكانت كما يلي:

- ✓ اختبار جودة التوفيق " معامل التحديد R^2 ": نبين من خلال الجدول رقم (11.2) أن $R^2=0.791512$ أي أن المتغير المستقل X_2 يفسر ما نسبته 79.15% من المتغير التابع، أي له قوة تفسير قوية جدا.
- ✓ اختبار المعنوية الإحصائية للمعالم المقدرة: لاحظنا أن القيمة الاحتمالية $Prob = 0.0002$ وهي أقل تماما من مستوى معنوية 5% أي أن المعلمة المقدرة تختلف معنويا عن الصفر وبالتالي للنموذج معنوية إحصائية.
- ✓ اختبار المعنوية الكلية للنموذج: لاحظنا أيضا أن القيمة الاحتمالية $F = 0.000245$ أقل تماما من مستوى معنوية 5% ومنه للنموذج معنوية إحصائية كلية، وما سبق نستنتج أن النموذج مقبول إحصائيا أي له قدرة تفسيرية.
- ✓ اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء (DW): قدر اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء بـ 1.44 وهو يقع ضمن المجال {2-1.32}. حيث :

$$n = \text{عدد المشاهدات} = 11;$$

$$k = \text{عدد المتغيرات} = 1;$$

$$d_1 = 1.32 \text{ و } d_2 = 0.92.$$

الشكل رقم (4.2): مناطق القبول والرفض لقيمة (DW) ديرين واتسن المحتسبة

0	0.92	1.32	2	2.68	3.08	4
P>0	؟	P=0	P=0	؟	P<0	
ارتباط ذاتي موجب	منطقة غير محددة (منطقة الشك)	عدم وجود ارتباط	عدم وجود ارتباط	منطقة غير محددة (منطقة الشك)	ارتباط ذاتي سالب	
d1	d2			4-d1	4-d 2	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على جدول (DW)

نلاحظ من خلال الشكل رقم (4.2) أن قيمة ديرين واتسن المحسوبة تقع في منطقة عدم وجود ارتباط ومنه النموذج لا يعاني من الارتباط الذاتي بين الأخطاء. ✓ اختبار مضاعف لاغرانج:

الجدول رقم (12.2): نتائج اختبار بروش قودفري

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	2.795839	Prob. F(1,9)	0.1288
Obs*R-squared	2.607210	Prob. Chi-Square(1)	0.1064
Scaled explained SS	3.374799	Prob. Chi-Square(1)	0.0662

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج Eviews7

من خلال الجدول رقم (14.2) نلاحظ أن $Prof = 0.1288$ أكبر تماما من 0.05 ومنه نقبل فرضية العدم H_0 ونرفض الفرضية البديلة H_1 أي أنه ليس هناك ارتباط ذاتي بين الأخطاء. ✓ اختبار عدم تجانس التباين:

الجدول رقم (13.2): نتائج اختبار وايت white

Heteroskedasticity Test: White			
F-statistic	3.675029	Prob. F(2,8)	0.0738
Obs*R-squared	5.267122	Prob. Chi-Square(2)	0.0718
Scaled explained SS	2.798751	Prob. Chi-Square(2)	0.2468

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج Eviews7

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية – حالة بنك سوسيتي جنيرال الجزائر

يتم مقارنة قيمة إحصائية فيشر المحسوبة (Fcal) لنموذج وايت والتي تساوي $F = 3.675029$ مع القيمة الجدولة (Ftab) عند مستوى معنوية 5% وبدرجات حرية (2p), (n-(2p+1))، وتساوي:

$$(2p) (n-(2p+1)) = F_{0.05} (2 \ 8) = 4.46$$

وذلك من خلال الفرضيتين التاليتين:

$$\left\{ \begin{array}{l} \text{الفرضية البديلة } H_1 : B_0 \neq 0 \\ \text{فرضية العدم } H_0 : B_0 = 0 \end{array} \right.$$

ومنه نجد أن القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر أصغر تماما من القيمة الجدولة $F_{cal} < F_{tab}$ أي $3.675029 < 4.46$ وعليه نقبل الفرضية H_0 ونرفض H_1 ومنه يمكن القول أن النموذج لا يعاني من مشكل اختلاف التباين.

✓ **اختبار البواقي:** تمثل بيانيا دالة الارتباط الذاتي البسيط لسلسلة البواقي ونختبر مدى استقرارية بواقي التقدير، وكانت نتائج الاختبار كالتالي :

الجدول رقم (14.2): نتائج اختبار سلسلة البواقي

Autocorrelation		Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob	
				1	-0.102	-0.102	0.1483	0.700
				2	-0.284	-0.298	1.4328	0.489
				3	-0.020	-0.098	1.4403	0.696
				4	0.180	0.088	2.1057	0.716
				5	0.028	0.039	2.1245	0.832
				6	-0.434	-0.395	7.5058	0.277
				7	0.101	0.025	7.8721	0.344
				8	0.082	-0.152	8.1957	0.415
				9	-0.010	-0.042	8.2031	0.514
				10	-0.042	0.023	8.4499	0.585

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج Eviews7

من خلال نتائج الاختبار نلاحظ أن جميع معاملات الارتباط الذاتي تساوي معنويا الصفر كما أنها تقع داخل مجال الثقة، كما أن $Prob = 0.585$ أكبر تماما من 0.05، في هذه الحالة نستنتج أن سلسلة البواقي مستقرة أي ليس هناك ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

✓ **اختبار مربعات البواقي:** تمثل بيانيا دالة الارتباط الذاتي البسيط لسلسلة مربعات البواقي ونختبر مدى استقرارية مربعات بواقي التقدير، وكانت نتائج الاختبار كالتالي:

الجدول رقم (15.2): نتائج اختبار مربعات البواقي

Autocorrelation		Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob	
				1	-0.105	-0.105	0.1580	0.691
				2	0.011	-0.000	0.1599	0.923
				3	-0.139	-0.140	0.5071	0.917
				4	-0.082	-0.114	0.6428	0.958
				5	-0.113	-0.141	0.9455	0.967
				6	0.377	0.345	5.0118	0.542
				7	-0.094	-0.058	5.3297	0.620
				8	-0.123	-0.213	6.0496	0.642
				9	-0.111	-0.085	6.9364	0.644
				10	-0.121	-0.097	9.0193	0.530

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج Eviews

من خلال نتائج الاختبار المبينة في الجدول رقم (17.2) نلاحظ أن جميع معاملات الارتباط الذاتي تساوي معنويا الصفر كما أنها تقع داخل مجال الثقة، كما أن Prob=0.530 أكبر تماما من 0.05، ومنه نستنتج أن سلسلة مربعات البواقي مستقرة أي مستقلة فيما بينها.

3. نتائج الانحدار الخطي البسيط بين حجم المعاملات الخارجية والدخل الصافي للبنك

الجدول رقم (16.2): نتائج اختبار النموذج الثالث للدخل الصافي بدلالة حجم المعاملات الخارجية

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4222.822	1123.760	3.757762	0.0045
X3	3.737073	0.567038	6.590517	0.0001
R-squared	0.828359	Mean dependent var		10748.09
Adjusted R-squared	0.809287	S.D. dependent var		4036.880
S.E. of regression	1762.932	Akaike info criterion		17.95031
Sum squared resid	27971360	Schwarz criterion		18.02265
Log likelihood	-96.72670	Hannan-Quinn criter.		17.90471
F-statistic	43.43492	Durbin-Watson stat		0.828915
Prob(F-statistic)	0.000100			

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج Eviews7

من خلال الجدول أعلاه يمكن صياغة معادلة الانحدار الخطي البسيط كالتالي:

$$Y=4222.822 + 3.737073 x3$$

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية – حالة بنك سوسيتي جنيرال الجزائر

لتشخيص القوة الإحصائية للنموذج سنقوم بـ :

✓ اختبار جودة التوفيق " معامل التحديد R^2 " : من خلال الجدول رقم (19.2) يتبين أن $R^2=0.828359$ أي أن المتغير المستقل يفسر ما نسبته 82.83% من المتغير التابع، أي له قوة تفسير قوية جدا.

✓ اختبار المعنوية الإحصائية للمعالم المقدرة: لاحظنا من خلال الجدول رقم (19.2) أن القيمة الاحتمالية $Prob = 0.0001$ وهي أقل تماما من مستوى معنوية 5% أي أن المعلمة المقدرة تختلف معنويا عن الصفر وبالتالي للنموذج المقدر معنوية إحصائية.

✓ اختبار المعنوية الكلية للنموذج: لاحظنا أيضا من خلال الجدول أن القيمة الاحتمالية $F = 0.000100$ أقل تماما من مستوى معنوية 5% ومنه للنموذج معنوية إحصائية كلية، وما سبق نستنتج أن النموذج مقبول إحصائيا أي له قدرة تفسيرية.

✓ اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء (DW): قدرت إحصائية درين واتسن بـ 0.828915 وهي تقع ضمن المجال $\{0-0.92\}$.

الشكل رقم (4.3): مناطق القبول والرفض لقيمة (DW) المحتسبة

0	0.92	1.32	2	2.68	3.08	4
P>0	?	P=0	P=0	?	P<0	
ارتباط ذاتي موجب	منطقة غير محددة (منطقة الشك)	عدم وجود ارتباط	عدم وجود ارتباط	منطقة غير محددة (منطقة الشك)	ارتباط ذاتي سالب	
	d1	d2		4-d1	4-d	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على جدول (DW)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة درين واتسن المحسوبة تقع في منطقة وجود ارتباط ذاتي موجب وللتأكد من هذه النتيجة يمكن اللجوء إلى اختبار Godfrey Breusch.

✓ اختبار مضاعف لاغرانج: هو بديل لاختبار "درين واتسن" من بين المعايير التي تستخدم في الكشف عن مدى وجود ارتباط ذاتي.

الجدول رقم (17.2): اختبار بروش قودفراي

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.663070	Prob. F(1,9)	0.4365
Obs*R-squared	0.754809	Prob. Chi-Square(1)	0.3850
Scaled explained SS	0.199631	Prob. Chi-Square(1)	0.6550

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج Eviews7

ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن $Pro f = 0.4365$ أكبر تماما من 0.05 ومنه نقبل فرضية العدم H_0 ونرفض الفرضية البديلة H_1 أي أنه ليس هناك ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية – حالة بنك سوسيتي جنيرال الجزائر

✓ اختبار عدم تجانس التباين: اختبار تجانس التباين نعتمد على اختبار white، ووفقا لهذا الاختبار وباستعمال البرنامج الإحصائي Eviews7 نتحصل على الجدول التالي :

الجدول رقم (18.2): نتائج اختبار وايت white

Heteroskedasticity Test: White			
F-statistic	0.393632	Prob. F(2,8)	0.6870
Obs*R-squared	0.985507	Prob. Chi-Square(2)	0.6109
Scaled explained SS	0.260646	Prob. Chi-Square(2)	0.8778

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج Eviews7

يتم مقارنة قيمة إحصائية فيشر المحسوبة (Fcal) لنموذج وايت والتي تساوي $F = 0.393632$ مع القيمة الجدولة (Ftab) عند مستوى معنوية 5% وبدرجات حرية $(n - (2p + 1))$ ، $(2p)$ وتساوي:

$$(2p) (n - (2p + 1)) = F_{0.05} (2, 8) = 4.46$$

وذلك من خلال الفرضيتين التاليتين:

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0 : B_0 = 0 \text{ فرضية العدم} \\ H_1 : B_0 \neq 0 \text{ الفرضية البديلة} \end{array} \right\}$$

ومنه نجد أن القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر أصغر تماما من القيمة الجدولة $F_{cal} < F_{tab}$ أي $0.393 < 4.46$ وعليه نقبل الفرضية H_0 ونرفض H_1 ومنه يمكن القول أن النموذج لا يعاني من مشكل اختلاف التباين.

✓ اختبار البواقي : لاختبار استقلالية الأخطاء تمثل بيانيا دالة الارتباط الذاتي البسيط لسلسلة البواقي ونختبر مدى استقرارية بواقي التقدير، وكانت نتائج الاختبار كالتالي :

الجدول رقم (19.2): نتائج اختبار البواقي

Date: 05/06/16 Time: 14:46						
Sample: 2004 2014						
Included observations: 11						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.066	0.066	0.0625	0.803
		2	-0.230	-0.236	0.9042	0.636
		3	-0.092	-0.061	1.0551	0.788
		4	0.061	0.020	1.1320	0.889
		5	0.049	0.009	1.1892	0.946
		6	-0.442	-0.462	6.7677	0.343
		7	-0.097	-0.023	7.1059	0.418
		8	-0.008	-0.257	7.1092	0.525
		9	0.062	-0.048	7.3883	0.597
		10	0.130	0.059	9.8230	0.456

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج Eviews7

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية – حالة بنك سوسيتي جنيرال الجزائر

من خلال نتائج الاختبار نلاحظ أن جميع معاملات الارتباط الذاتي تساوي معنويا الصفر كما أنها تقع داخل مجال الثقة، كما أن $Prob=0.456$ أكبر تماما من 0.05، في هذه الحالة نستنتج أن سلسلة البواقي مستقرة أي ليس هناك ارتباط ذاتي بين الأخطاء. ✓ اختبار مربعات البواقي :

نمثل بيانيا دالة الارتباط الذاتي البسيط لسلسلة مربعات البواقي ونختبر مدى استقرارية مربعات بواقي التقدير، وكانت نتائج الاختبار كالتالي:

الجدول رقم (20.2): نتائج اختبار مربعات البواقي

Date: 05/02/16 Time: 17:47 Sample: 2004 2014 Included observations: 11						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.056	0.056	0.0447	0.833
		2	-0.454	-0.458	3.3178	0.190
		3	0.066	0.163	3.3958	0.335
		4	0.123	-0.145	3.7042	0.448
		5	-0.227	-0.162	4.9363	0.424
		6	-0.054	-0.008	5.0197	0.541
		7	0.085	-0.136	5.2791	0.626
		8	-0.107	-0.123	5.8234	0.667
		9	-0.083	-0.090	6.3210	0.707
		10	0.096	-0.063	7.6253	0.665

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على مخرجات برنامج Eviews7

من خلال نتائج الاختبار نلاحظ أن جميع معاملات الارتباط الذاتي تساوي معنويا الصفر كما أنها تقع داخل مجال الثقة، كما أن $Prob=0.665$ أكبر تماما من 0.05، ومنه سلسلة مربعات البواقي مستقرة أي مستقلة فيما بينها.

✓ المفاضلة بين النماذج: يلاحظ مما سبق أن النماذج الخطية الثلاثة مقبولة من الناحية الإحصائية، إلا أنه يمكننا المفاضلة بينهما على أساس عدة معايير، كمعيار معامل التحديد وغيرها، و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (21.2): معايير المفاضلة بين النماذج

النماذج	F	R ²	White	DW	Prob	معييار Akaike	معييار Shwarz
النموذج الأول	0,000085	0,83434	1,103067	1,090361	0,0001	17,91484	17,98718
النموذج الثاني	0,000245	0,791512	3,675029	1,116168	0,0002	18,14478	18,21713
النموذج الثالث	0,0001	0,828359	0,393632	0,828915	0,0001	17,95031	18,02265

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النماذج المقدرة

المطلب الثاني: تحليل ومناقشة النتائج

أولاً: تحليل نتائج قياس الكفاءة:

من خلال النتائج السابقة المتعلقة بمؤشرات العائد سنعتمد في تحليلنا للكفاءة من جانبين:

أ. من جانب كفاءة الأرباح:

يتم قياس ربحية البنك من خلال قدرته على توليد عائد على كل توظيف لوحدة نقدية واحدة، وتمثل مؤشرات الربحية في كل من العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول ومؤشري هامش الربح ومنفعة الأصول. ومن خلال الجدول رقم (2.2) نستنتج أن بنك سوسيتي جنرال الجزائر حقق كفاءة أرباح معتبرة خلال فترة الدراسة وذلك من خلال:

- **مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE)** أو ما يعرف بمردودية الأموال الخاصة كانت النسب جيدة واستمر في ذلك لمدة خمس سنوات الأولى من (2004-2007)، ثم انخفض بمستويات ضئيلة في باقي الدراسة من (2008-2014). يدل ارتفاع مؤشر ROE على كفاءة بنك SGA في الاستغلال الأمثل لأمواله الخاصة وقدرته على توزيع الأرباح على المساهمين وكذا المزيد إلى الأرباح المحتجزة.
 - **مؤشر العائد على الأصول (ROA)** أو ما يعرف بمردودية الأصول، في الخمس سنوات الأولى كانت نسبة مؤشر ROA ضعيفة واستمرت في الارتفاع، وعليه يمكن القول أن بنك SGA كفو في استغلال موارده المالية (أصوله) لتوليد صافي الدخل.
 - **مؤشر الرفع المالي (EM)** أو ما يعرف بمضاعف حقوق الملكية، فقد بدأ بمعدلات مرتفعة واستمر في الارتفاع خلال الخمس سنوات الأولى من (2004-2008)، ثم سجل انخفاض واستقر بمعدل ثابت خلال الفترة (2009-2014). ويمكن الإشارة إلى أن ارتفاع هذا المؤشر دليل على أن بنك SGA يعتمد على التمويل بالديون مقارنة بحقوق الملكية فهو مقياس للرفع المالي.
 - **مؤشر منفعة الأصول (AU)** أو ما يعرف بمردودية الأصول، بدأ بنسب مرتفعة خلال الخمس سنوات الأولى وانخفض في باقي فترة الدراسة وتذبذب خلالها، فارتفاعه يدل على قدرة أصول بنك SGA في المساهمة في إيراداته والعكس.
- ب. من جانب كفاءة التكاليف:

إن المعيار الأساسي لمدى كفاءة البنك هو حجم الأرباح التي يحققها وحتى يتسنى للبنك تحقيق الأرباح يجب أن تكون إيراداته أكبر من تكاليفه، على هذا الأساس سيتم الاعتماد على هامش الربح كمؤشر لقياس كفاءة البنك. حيث يظهر الجدول رقم (2.2) أن بنك سوسيتي جنرال الجزائر حقق مستويات منخفضة لمؤشر هامش الربح (PM) في بداية الدراسة ثم بدأ بالارتفاع تدريجياً ليحقق أعلى معدل لهذا المؤشر في السنة الأخيرة للدراسة، هذه الزيادة تدل على كفاءة الأداء المالي أي قدرة بنك SGA على التحكم بتكاليفه وتحقيق إيرادات.

من خلال حساب وتحليل مؤشرات الكفاءة استنتجنا أن بنك سوسيتي جنرال الجزائر شهد تطور مستمر في مستويات الكفاءة خاصة ما يعكسه مؤشر هامش الربح، ويمكن تفسير هذا التطور بالتحسن المستمر في مجموع الميزانية المرتبط بتوسعات أنشطة

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية - حالة بنك سوسيتي جنيرال الجزائر

البنك وزيادة فروعها والعملاء لديه، إضافة إلى تطور حقوق الملكية بشكل ملحوظ نتيجة الرفع في رأس المال والتوسعات في الاحتياطات والأرباح المرحلة، وزيادة توسعات الأعمال خارج الميزانية إضافة إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات، كل هذا ساهم في تحسن مستويات الدخل الصافي (النتيجة الصافية) للبنك وبالتالي حقق كفاءة في إدارة التكاليف.

ثانيا: تحليل نتائج المفاضلة بين النماذج:

1. اقتصاديا : من خلال الشكلين البيانيين (1.2) و(2.2) نستنتج أنه :

- ✓ بالنسبة لإيرادات فوائد القروض، يتضح من خلال الشكل البياني الأول أن هذه الأخيرة تأثر بشكل كبير في الدخل الصافي للبنك باعتبارها تمثل النشاط الرئيسي للبنك.
- ✓ بالنسبة لإيرادات الصرف، يتضح من خلال الشكل الأول أن إيرادات الصرف تأثر في الدخل الصافي للبنك لكن بنسبة أقل من إيرادات فوائد القروض، لأنها تعتبر من الأنشطة الثانوية للبنك.
- ✓ بالنسبة لحجم المعاملات الخارجية، يوضح الشكل الثاني أن الدخل الصافي للبنك يتزايد بتزايد حجم المعاملات الخارجية أي وجود علاقة طردية بين $X3$ و Y .

2. إحصائيا : بعد المفاضلة بين النماذج حسب معاملات Akaike info criterion و Schwarz criterion بحيث تم

اختيار أقل القيم وعلى أساسها نختار أفضل نموذج. فمن خلال الجدول رقم (21.2) نجد أن الاختبارات السابقة للنماذج الثلاثة والمتعلقة بتحليل العلاقة بين كل من كفاءة البنك كمتغير تابع معبرا عنه بالدخل الصافي وتقلبات أسعار الصرف كمتغير مستقل معبرا عنها بإيرادات الصرف وفوائد القروض وحجم المعاملات الخارجية، نستنتج أن النموذج الأول والذي يمثل العلاقة بين المتغير المستقل ($X1$) وهو نسبة إيرادات الصرف إلى إجمالي الدخل الصافي أي المتغير التابع (Y) هو الأفضل من بين النماذج الأخرى وهو يصلح لتمثيل العلاقة عند مستوى معنوية أقل من 5% وأن قيمة معامل التحديد R^2 قد بلغت 83% ، وهي نسبة جيدة وذات دلالة إحصائية أما النسبة المتبقية 17% فترجع لعوامل أخرى، وهذا ما يثبت أن العلاقة طردية بين إيرادات الصرف والدخل الصافي لبنك SGA كما يدل على أن النموذج صالح لتمثيل العلاقة المذكورة.

أما النموذج الذي يأتي في المرتبة الثانية وهو النموذج الذي يمثل العلاقة بين المتغير المستقل ($X3$) ممثلا بحجم المعاملات الخارجية والمتغير التابع (y) ممثلا بالدخل الصافي، يصلح لتمثيل العلاقة عند مستوى معنوية أقل من 5% كما أن قيمة معامل التحديد R^2 قد بلغت 82% من التغيرات الحاصلة في الدخل الصافي وهي نسبة جيدة، ومنه يمكن القول أن العلاقة شبه طردية بين حجم المعاملات الخارجية والدخل الصافي لبنك SGA.

أما عن النموذج الأخير والذي يوضح العلاقة بين المتغيرين ($X2$) المتمثل في فوائد القروض والمتغير التابع (y) الدخل الصافي فهو يمثل أقل نسبة لمعامل التحديد R^2 بنسبة المقدرة ب 79% ومنه يمكن القول أن فوائد القروض تؤثر إيجابيا على الدخل الصافي لبنك SGA.

خلاصة الفصل :

تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم عنصر في البحث والمتمثل في الدراسة التطبيقية، حيث تناولنا فيه تقييم كفاءة بنك SGA باستعمال مجموعة من النسب والمتمثلة في العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول بالإضافة إلى مؤشر هامش الربح، وبعد اختيار مجموعة من المتغيرات المستقلة التي لها علاقة بسعر الصرف والمؤثرة على كفاءة البنك (دخله الصافي)، استخدمنا نموذج الانحدار الخطي البسيط لاختبار العلاقة بين المتغيرات والمفاضلة فيما بينها، وقد توصلنا من خلال هذا التحليل إلى بعض النتائج أهمها:

- أن مؤشر هامش الربح (PM) يعكس مدى كفاءة البنك، حيث سجل هذا المؤشر تطورا نسبيا خلال سنوات الدراسة وهذا ما يعكس مدى كفاءة البنك في التحكم في تكاليفه؛
- أن إيرادات الصرف تساهم في زيادة الدخل الصافي لبنك SGA مقارنة بإيرادات فوائد القروض؛
- لحجم المعاملات الخارجية تأثير إيجابي على الدخل الصافي للبنك؛
- أن بنك سوسيتي جنيرال الجزائر لم يتأثر بتقلبات سعر الصرف لأن الجزائر تعتمد على نظام الصرف الثابت رغم أنها صرحت بأنها تتبع نظام صرف التعويم المدار.

الخاتمة

يعتبر القطاع المصرفي أحد أهم المجالات الحساسة والهامة في المجتمع، فهو الركيزة التي يستند عليها نجاح أو فشل أي اقتصاد، لذلك فقياس الكفاءة في استغلال موارد هذا القطاع يعتبر أمراً ضرورياً لترشيد وتوجيه مسيرة الصناعة المصرفية للبلاد. والجزائر كدولة ناشئة يواجه اقتصادها حالياً تحديات داخلية وخارجية تمثلت أحدها في عملية تأهيل مؤسساتها الاقتصادية والمصرفية بغرض مواكبة التطورات والتغيرات الحاصلة في سوق الصرف، خاصة وأنها مقبلة على تحرير التجارة الخارجية وما ينجم عليها من مخاطر تقلبات أسعار الصرف نتيجة للاستيراد والتصدير بعملة أجنبية مختلفة، وباعتبار البنك وسيط بين هذه المبادلات التجارية فهو بدوره قد يواجه إيرادات أو خسائر جراء قيامه بهذه المعاملات.

ومن خلال ما تطرقنا له في الجانب النظري يمكن القول بأن الجزائر تعتمد في تحديد سعر الصرف على النظام الثابت والذي يتم من خلاله تثبيت سعر صرف العملة إما إلى عملة واحدة تتميز بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار مثل الدولار واليورو، وإما إلى سلة من العملات انطلاقاً من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين في الدولة، وذلك لتخفيض المخاطرة وعدم اليقين المرتبط بتقلبات أسعار الصرف والذي يؤثر على القرارات الاقتصادية مثل الإنتاج والاستثمار والتجارة الخارجية.

حاولنا من خلال هذا العمل دراسة مدى تأثير تقلبات أسعار الصرف على كفاءة بنك سوسيتي جنرال الجزائر خلال الفترة (2004-2014) حيث قمنا بتقسيم الدراسة إلى قسمين رئيسيين: قسم نظري تضمن الإطار الفكري لمفهوم الكفاءة ومخاطر سعر الصرف وقسم تطبيقي حاولنا من خلاله تقييم كفاءة البنك محل الدراسة، بالتعرض للمؤشرات والقوائم المالية والنسب المستخدمة لتحليلها، ثم تطرقنا في النهاية إلى اختبار مجموعة من النماذج لمحاولة المفاضلة بينها لاختيار النموذج الأفضل. وكخلاصة إجمالية لما توصلنا إليه بعد هذه الدراسة أن تأثير تقلبات أسعار الصرف على كفاءة البنوك مرهون بنظام الصرف المتبع للدولة وفيما يلي سنرى أهم النتائج المستخلصة وكذلك اختبار الفرضيات وأخيراً الاقتراحات والتوصيات.

● اختبار فرضيات الدراسة :

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن أن نثبت أو ننفى فرضيات الدراسة التالية:

✓ **الفرضية الأولى :** من خلال حساب مؤشرات الربحية ROA و ROE و EM و AU أظهرت النتائج ارتفاع محسوساً ومقبولاً لقيم المؤشرات يعني أن بنك SGA حقق كفاءة أرباح معتبرة، كما حقق كفاءة تكاليف من خلال ما يعكسه مؤشر هامش الربح PM المرتفع وهذا ما يثبت الفرضية الأولى؛

✓ **الفرضية الثانية :** من خلال اختبار النموذج الأول والثاني اللذان يفسران العلاقة بين إيرادات الصرف وفوائد القروض بالدخل الصافي للبنك، توصلنا إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين X1 و Y بنسبة 83 %، وبنسبة 79 % بين المتغيرين X2 و Y، ومنه نقول أن إيرادات الصرف تساهم في الدخل الصافي لبنك SGA بنسبة أكبر مقارنة بفوائد القروض وهذا ما يثبت الفرضية الثانية؛

✓ **الفرضية الثالثة :** من خلال اختبار النموذج الثالث الذي يفسر العلاقة بين حجم المعاملات الخارجية والدخل الصافي للبنك، توصلنا إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين X3 و Y، وبالإضافة إلى الشكل (1.2) الذي

الخاتمة

يوضح أن حجم المعاملات الخارجية لبنك سوسيتي جنرال الجزائر تزايد تدريجياً مع دخله الصافي خلال سنوات الدراسة وهذا ما يثبت الفرضية الثالثة؛

- ✓ الفرضية الرئيسية : لقد رأينا أن أسعار الصرف لا تتحدد بقوى السوق (الطلب والعرض)، رغم أن الدولة صرحت بأنها تتبع نظام صرف التعويم (المرن)، إلا أنها في الحقيقة مازالت تتبع نظام الصرف الثابت بتدخلها في تحديد أسعار الصرف بشكل أسبوعي، ما يوضح أن تقلبات أسعار الصرف لا تؤثر على كفاءة البنوك وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرئيسية.
- نتائج الدراسة : بعد معالجتنا لهذا البحث وعلى ضوء الفرضيات السابقة تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. نتائج الجانب النظري :

- ✓ الكفاءة في القطاع المصرفي هي الاستغلال الأمثل للموارد لتحقيق عائد بأقل قدر ممكن من الهدر؛
- ✓ يوفر تقييم الكفاءة معلومات لإدارة البنك للرقابة على نشاطه لتقليل المخاطر التي تعارض الأهداف العامة؛
- ✓ يتم قياس الكفاءة المصرفية باستخدام عدة أساليب من بينها تحليل النسب المالية الذي يعتمد على القوائم المالية؛
- ✓ يمكن الاعتماد على مؤشر الربح لتقييم كفاءة البنك أو ما يعرف بكفاءة التكاليف؛
- ✓ خطر الصرف يدور حول الضرر الذي يلحق بالنتائج المالية للمؤسسات من جراء التقلبات في أسعار صرف عملات؛
- ✓ يلجأ المتعاملين في سوق الصرف الأجنبي إلى نمطين في أنظمة الصرف نمط صرف ثابت، ونمط صرف مرن (عائم)؛
- ✓ تؤدي التقلبات التي تعرفها أسعار الصرف بالبنوك إلى نتائج يمكن أن تكون إيجابية أو سلبية (بالزيادة أو الانخفاض)؛
- ✓ تلجأ مجموعة الشركات إلى استخدام بعض تقنيات التغطية التي توفر إمكانية تخفيض مخاطر تقلبات الصرف وهذه التقنيات إما أن تكون داخلية وأما أن تكون خارجية.
- ✓ إن كفاءة البنك لا تتأثر بتقلبات أسعار الصرف لأن الجزائر تعتمد في تحديد سعر الصرف على نظام الصرف الثابت الذي يتم فيه تثبيت سعر صرف إلى سلة من العملات (الدولار أو اليورو)؛

2. نتائج الدراسة التطبيقية :

- ✓ أظهرت نتائج مؤشرات الربحية والتكاليف ارتفاعاً محسوساً في ربحية البنك وكذا تحقيق كفاءة في إدارة التكاليف أي أن بنك سوسيتي جنرال الجزائر له القدرة على تحقيق الأرباح بالإضافة على التحكم نفقاته؛
- ✓ توجد علاقة قوية ذات دلالة إحصائية بنسبة 83% بين إيرادات الصرف والدخل الصافي للبنك عند مستوى معنوية 5%؛
- ✓ توجد علاقة قوية ذات دلالة إحصائية بنسبة 79% بين فوائد القروض والدخل الصافي للبنك عند مستوى معنوية 5%؛
- ✓ توجد علاقة قوية ذات دلالة إحصائية بنسبة 82% بين حجم المعاملات الخارجية والدخل الصافي للبنك عند مستوى معنوية 5%؛

كما تم التوصل من خلال الدراسة التطبيقية، وبعد القيام بمقارنة كل من إيرادات فوائد القروض وإيرادات عمليات الصرف، أن إيرادات الصرف الأجنبي تساهم وبشكل كبير في الرفع من صافي دخل بنك SGA تصل إلى 33.7%، وما لا يقل عن 18.7% خلال الفترة (2004-2014)، مقارنة بإيرادات فوائد القروض التي سجلت هي الأخرى ما لا يقل عن 46% ما يعني أن نشاط

الخاتمة

عمليات الصرف له أهمية كبيرة للبنك تضاهي النشاط الرئيسي له رغم انه يعتبر نشاط ثانوي، وعلى الرغم من تقلبات أسعار الصرف التي شهدتها بنك SGA خلال فترة الدراسة إلا أنه لم يتأثر بهذه التقلبات، من جهة لأن البنك لا يتحمل تلك المخاطر وإنما يتحملها العميل ومن جهة أخرى أن الجزائر تتبع نظام سعر ثابت من خلال تحكم البنك المركزي في الأسعار بربطها بسلة من العملات متمثلة في الدولار والأورو.

• التوصيات :

على ضوء النتائج المستوحاة من الدراسة والفرضيات يمكن الخروج بمجموعة من الاقتراحات والتي قد تساهم إلى حد ما في تجاوز المخاطر التي يمكن أن يتعرض إليها البنك جراء إجرائه لمعاملات بالعملة الصعبة :

✓ على النظام المصرفي الجزائري أن يشهد عملية إعادة هيكلة جذرية وذلك من أجل اكتساب صفات تنافسية تمكنها من الاستمرار ضمن اقتصاد السوق.

✓ يجب على الدولة تشجيع الاستثمار من خلال خلق احتياطي لا بأس به من العملة الصعبة وانتهاج سياسة فعالة وصارمة في استيراد السلع والحد من الكماليات من خلال الرقابة لإنقاص الإنفاق العام وزيادة الادخار.

✓ العمل على تأهيل الإطار البشري والكفاءات البشرية وترقية أدائه بما يحقق أهداف البنوك.

✓ تفعيل أداء السوق المالية لأنه ذو علاقة وطيدة بالبنوك.

• آفاق البحث :

نتيجة للجهد وما آلت إليه دراستنا فقد اتسمت وتولدت لدينا عدة مواضيع نراها جديرة بأن تكون أولى الإشكاليات والاهتمامات للمواضيع والأبحاث القادمة وهي كالتالي:

- تحرير التجارة الخارجية وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري؛

- آثار تغير سعر صرف الدولار والأورو مقابل الدينار الجزائري على الاقتصاد الجزائري؛

- أثر تقلب العملات الأجنبية على بنية النظام النقدي الدولي؛

- دراسة أثر تقلبات أسعار الصرف على مؤسسة ذات طابع اقتصادي؛

- دراسة أثر تقلبات أسعار الصرف على كفاءة بنك أجنبي؛

- دراسة انعكاسات استخدام القرض السندي على كفاءة القطاع المالي.

وأخيرا الموضوع واسع والبحث فيه يكتسي أهمية قصوى للطلبة وللجهاز المصرفي ككل، وبقدر توسعنا واسترسلنا في التحليل ازداد تعلقنا بالموضوع وتعمق شغفنا به، وفي النهاية نقدم ثمرة هذا الجهد لكل طالب وباحث في هذا الموضوع من أجل تعميقه وإثرائه.

المراجع

أولاً: باللغة العربية :

❖ الكتب :

- 1- إبراهيم منير هندي، "إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات"، الطبعة الثانية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1996.
- 2- سامر جلدة، "البنوك التجارية والتسويق المصرفي"، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 3- شمعون شمعون، "البورصة (بورصة الجزائر)"، دار الأطلس للنشر والتوزيع، الجزائر، 1994.
- 4- طارق عبد العال حماد، "تقييم أداء البنوك التجارية - تحليل العائد والمخاطرة -"، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2003.
- 5- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، "سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقية)"، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- 6- عبد الرحمن يسري احمد، ايمان محب زكريا، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الجزائر، 2007.
- 7- عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، "الإدارة الحديثة في البنوك التجارية"، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2000.
- 8- عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 9- قدي عبد المجيد، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 10- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.
- 11- مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1997.

❖ البحوث العلمية :

- 12- ابتسام ساعد، "تقييم كفاءة النظام المالي الجزائري ودوره في تمويل الاقتصاد"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2009.
- 13- أمال الماجري، "الكفاءة المصرفية للبنوك التجارية في ظل العولمة المالية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وبنك سوسيتي جنرال خلال الفترة 2005-2009"، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2011.
- 14- بشير باعمارة، "أثر تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري"، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013.

قائمة المراجع

- 15- حياة نجار، "إدارة المخاطر المصرفية دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر.
- 16- خالد عبد المصلح عمايرية، "أثر أداء المصارف وهيكل السوق على الكفاءة المصرفية دراسة تحليلية للمصارف التجارية العاملة في الأردن 1994-2003"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2005.
- 17- رتيبة بركيبة، "تقييم أداء البنوك التقليدية والإسلامية- دراسة مقارنة بطريقة العائد والمخاطرة بين القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري خلال الفترة 2007-2012"، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
- 18- زاهر عبد الحليم، "تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر غزة، فلسطين، 2012.
- 19- زيان بغداد، "تغيرات سعر الصرف اليورو والدولار وأثاره على مبادلات التجارة الخارجية الجزائرية"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران، الجزائر.
- 20- السعيد العنابي، "اثر سعر الصرف وتدابير المؤسسة الاقتصادية حالة مؤسسة الملح بسكرة"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2006.
- 21- شريفة جعدي، "قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة 2006-2012"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2014.
- 22- شوقي بورقية، "الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة"، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2011.
- 23- فطيمة الزهرة نوي، "تقييم كفاءة أداء البنوك الجزائرية باستخدام النسب المالية ونموذج حد التكلفة العشوائية خلال الفترة 2004-2008"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، 2010.
- 24- محمد الجموعي قريشي، "قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية دراسة نظرية وميدانية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2003"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.
- 25- محمد العيد صلوح، "آليات تغطية البنوك لمخاطر سعر الصرف باستخدام المشتقات المالية دراسة حالة بنك سوسيتي جنرال 1998-2013"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2015.
- 26- مفيدة بن عثمان، "قياس الكفاءة النسبية للوكالات البنكية دراسة حالة وكالات بنك الجزائر الخارجي"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2015.
- 27- نجاد ناهض فؤاد الهبيل، "قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية دراسة تطبيقية على مصارف المحلية في فلسطين"، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2013.

قائمة المراجع

- 28- ياسمينه خمقاني، "قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية للفترة 2001-2002"، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2014.
- 29- يمينة درقال، "دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011.

❖ المجالات :

- 1- أحمد فتحي الحيت، محمد مفضي الكساسبة، "تأثير وظائف الإدارة الالكترونية في فعالية وكفاءة البنوك في الأردن"، *المجلة العربية الدولية للمعلوماتية*، جامعة الأردن، المجلد الثاني، العدد الرابع، 2013.
- 2- بلال نوري، سعيد الكروي، "تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة- دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين"، *المجلة العراقية للعلوم الإدارية*، جامعة كربلاء، العراق، العدد 24.
- 3- حدة رايس، فاطمة الزهراء نوي، "قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية دراسة حالة البنوك الجزائرية للفترة 2004-2008"، *مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات*، فلسطين، العدد 26، 1 كانون الثاني 2012.
- 4- شريفة جعدي، سليمان ناصر، قياس الكفاءة التشغيلية لبعض البنوك العاملة في الجزائر دراسة تطبيقية خلال فترة 2006-2010، *مجلة الباحث*، العدد 12، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013.
- 5- صالح السعيد، "الكفاءة الاقتصادية لاستخدام الإمكانيات المتاحة للمؤسسة الإنتاجية (بناء نموذج قياسي لمؤسسة القطن المعقم)"، *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير*، المركز الجامعي خنشلة، الجزائر، العدد 12، 2013.
- 6- فيد بن ختو، محمد الجموعي قريشي، "قياس كفاءة البنوك الجزائرية باستخدام تحليل مغلف البيانات"، *مجلة الباحث*، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد 13، 2013.
- 7- مبارك بوعشة، تسيير المخاطر البنكية، *مجلة العلوم الإنسانية*، جامعة أم البواقي، الجزائر، العدد 27، جوان 2007.
- 8- محمد جموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة لمجموعة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 1994-2000، *مجلة الباحث*، جامعة ورقلة، العدد الثالث، 2005.
- 9- مريم أيت بارة، محمد صاري، "تسيير خطر الصرف في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة شركة أرسل وميتال"، *مجلة الباحث*، جامعة باجي مختار عنابة، العدد 14، الجزائر، 2014.

❖ الملتيقيات :

- 10- عبد الحق بوعتروس، مؤتمر إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، مداخلة بعنوان: "تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف"، جامعة الزيتونة، الأردن، لم تذكر السنة.

قائمة المراجع

- 11- عبد الرحيم يسبي، جازية بن بوزيان، مداخلة بعنوان: "تقييم كفاءة أداء النظام المصرفي"، الملتقى الوطني حول المنظمة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، جامعة بشار، الجزائر، 24-25 أفريل 2006.
- 12- عبد الكريم منصور، رزين عكاشة، الملتقى الوطني الأول حول الطرق المتعددة لاتخاذ القرار في المؤسسة الجزائرية، مداخلة بعنوان: "قياس الكفاءة النسبية للبنوك الجزائرية باستخدام النموذج المتعدد المعايير (التحليل التطويقي للبيانات)"، جامعة مولاي الطاهر مغنية، تلمسان الجزائر، 9/8 ديسمبر 2010.
- 13- علي بن ساحة، عبد الحميد بوخاري، مداخلة بعنوان: "التحرير المالي وكفاءة الأداء المصرفي في الجزائر"، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 22 و23 نوفمبر 2011.
- 14- فيصل شياد، مداخلة بعنوان: محددات الكفاءة التقنية في البنوك الإسلامية باستخدام تحليل مغلف البيانات ونموذج التويت، المؤتمر الدولي الخامس حول الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي، جامعة أنساف، ماليزيا، لم تذكر السنة.

❖ الجرائد :

- 15- حفيظ صواليلي، جريدة الخبر اليومية، "سوسيتي جنرال توسع شبكتها المصرفية في الجزائر"، نشر في الخبر بتاريخ 2015/11/2.

❖ المحاضرات :

- 16- ليلي مقدم، "مخاطر سعر الصرف"، مطبوعة محاضرات، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2016.

❖ المواقع الالكترونية :

- 17- معهد الدراسات المصرفية.

- http://www.kibs.edu.kw/Ar_kibshome.cms

- 18- Successful، مدونة الكترونية تعنى بكل ما هو جديد في العلوم الإدارية والمالية.

- <http://ws-successful.blogspot.com/2011/03/cover-exchange-rate-risks.html>

- 19- الموقع الرسمي لبنك سوسيتي جنرال الجزائر

- www.societegenerale.dz/nous_connaitre.html

- 20- الموقع الرسمي لبنك الجزائر

- <http://www.bank-of-algeria.dz>

- 1- Bernard Mardis, Oliver LS: **Risque de change et Gestion de la Trésorerie Internationale**, Dunod Bordas, Paris, 1981.
- 2- Brigitte Doriath, Christian Goujet, **Gestion Prévisionnelle Et Mesure De la Performance**, 3eme Ed, Parais, France, 2007.
- 3- Georges Sauvageot, **Précis de Finance**, NATHAN, Paris, 1997.
- 4- H, David Sherman, Joe Zhu, "**Service Productivity Management Improving Service Performance Using Data Envelopment Analysis (DEA)**", Springer Science Business Media, New York, USA, 2006.
- 5- Josette Payrard, **Gestion financière internationale**, Vuibert, 3éme édition, paris, 1995.
- 6- Rachid Ben Dib, **économétrie théorie et application**, office des publications universitaires, Alger, 2011.

الملاحق

الملحق 1: جدول خصوم بنك سوسيتي جنرال الجزائر 2004-2005

PASSIF

LIBELLE	MONTANT 2004	MONTANT 2005	EVOLUTION	
			MONTANT	%
Banques centrales; Centres de chèques postaux	0,00	0,00	0,00	0,00
Dette envers les institutions financières:	1 367 881 730,79	646 840 721,92	-821 041 008,87	-60,02
- À vue	367 881 730,79	646 840 721,92	178 958 991,13	48,65
- À terme	1 000 000 000,00	0,00	-1 000 000 000,00	-100,00
Comptes créditeurs de la clientèle	11 969 161 194,94	22 443 730 164,85	10 474 578 969,91	87,61
- Comptes d'épargne:	1 483 055 689,04	2 274 199 182,98	791 143 493,94	53,35
- À vue	1 483 055 689,04	2 274 199 182,98	791 143 493,94	53,35
- À terme	0,00	0,00	0,00	0,00
- Autres dettes	10 486 095 505,90	20 169 530 981,87	9 683 435 475,97	92,35
- À vue	9 359 963 893,96	17 265 263 830,92	7 905 289 936,96	84,46
- À terme	1 126 131 611,94	2 904 277 150,95	1 778 145 539,01	157,90
Dettes représentées par un titre:	2 620 487 109,52	4 614 769 833,69	1 894 272 724,17	72,29
- Bons de caisse	2 620 487 109,52	4 614 769 833,69	1 894 272 724,17	72,29
- Titres du marché interbancaire et titres de créances négociables	0,00	0,00	0,00	0,00
- Emprunts obligataires	0,00	0,00	0,00	0,00
- Autres dettes représentées par un titre	0,00	0,00	0,00	0,00
Autres passifs	2 995 441 329,48	6 099 884 261,79	3 104 442 922,31	103,64
Comptes de régularisation	181 661 371,67	661 168 963,00	369 497 591,33	203,40
Provisions pour risques et charges	235 275 048,58	420 776 038,54	185 500 989,96	78,84
Provisions réglementées	0,00	0,00	0,00	0,00
Fonds pour risques bancaires généraux	204 980 601,26	366 006 791,75	161 026 290,50	78,56
Subventions d'investissements	0,00	0,00	0,00	0,00
Dettes subordonnées	0,00	0,00	0,00	0,00
Capital social	1 697 840 000,00	2 600 000 000,00	902 160 000,00	56,46
Primes liées au capital	0,00	0,00	0,00	0,00
Réserves	0,00	189 022 801,71	189 022 801,71	0,00
Ecart de réévaluation	0,00	0,00	0,00	0,00
Report à nouveau (+/-)	-36 972 093,82	0,00	36 972 093,82	-100,00
Résultat de l'exercice (+/-)	225 994 896,53	601 629 145,21	275 634 249,68	121,96
TOTAL DU PASSIF	21 361 741 087,94	38 133 808 712,46	16 772 067 624,52	78,61

الملحق 2: جدول منتجات بنك سوسيتي جنرال الجزائر 2004-2005

PRODUITS

LIBELLE	MONTANT 2004	MONTANT 2005	EVOLUTION	
			MONTANT	%
Produits d'exploitation bancaire	1 666 336 987,01	2 923 060 068,86	1 266 713 081,86	76,48
Intérêts et charges assimilées	732 727 244,36	1 130 666 817,07	397 939 672,71	54,31
- sur opérations avec institutions financières	35 631 375,84	45 327 038,61	9 695 662,77	27,21
- sur opérations avec la clientèle	697 095 868,52	1 081 173 281,79	384 077 413,27	55,10
- sur obligations et autres titres à revenu fixe	0,00	4 166 496,67	4 166 496,67	0,00
- autres intérêts et produits assimilés	0,00	0,00		
Produits sur opérations de crédit-bail et opérations assimilées	392 037 958,26	981 476 867,78	689 438 899,52	150,36
Produits sur opérations de location simple	0,00	0,00	0,00	0,00
Produits des titres à revenu variable	0,00	0,00	0,00	0,00
Commissions	631 431 776,39	810 762 187,56	279 330 412,17	52,66
Autres produits d'exploitation bancaire	140 009,00	144 206,45	4 197,46	3,00
Autres produits	168 537 034,16	221 198 716,59	62 661 682,43	39,62
Produits divers	110 576 527,84	177 403 043,98	66 827 516,14	60,44
Reprise de provisions et récupérations sur créances amorties	768 000,00	18 228 971,58	17 470 971,58	2304,88
Produits exceptionnelles	47 203 506,32	25 666 701,03	-21 636 805,29	-45,84
Perte de l'exercice				

الملحق 3: جدول خصوم بنك سوسيتي جنرال الجزائر 2006-2007

► PASSIF

LIBELLE	2006	2007	ÉCART	%
Banques centrales; Centres de chèques postaux	*	*	*	*
Dettes envers les institutions financières	119 315 312,87	49 300 240,49	-70 015 072,38	-58,68%
- A vue	119 315 312,87	49 300 240,49	-70 015 072,38	-58,68%
- A terme	*	*	*	*
Comptes créditeurs de la clientèle	42 047 103 501,67	56 681 506 442,67	14 634 402 941,00	34,80%
- Comptes d'épargne	3 747 824 341,32	5 930 850 101,12	2 183 025 759,80	58,25%
- A vue	3 747 824 341,32	5 930 850 101,12	2 183 025 759,80	58,25%
- A terme	*	*	*	*
- Autres dettes	38 299 279 160,35	50 750 656 341,55	12 451 377 181,21	32,51%
- A vue	36 515 634 022,84	45 367 908 912,00	8 852 274 889,16	24,24%
- A terme	1 783 645 137,51	5 382 747 429,55	3 599 102 292,04	201,78%
Dettes représentées par un titre	5 157 411 061,73	5 303 572 948,01	146 161 886,28	2,83%
- Bons de caisse	5 157 411 061,73	5 303 572 948,01	146 161 886,28	2,83%
- Titres du marché interbancaire et titres de créances négociables	*	*	*	*
- Emprunts obligataires	*	*	*	*
- Autres dettes représentées par un titre	*	*	*	*
Autres passifs	11 441 655 469,20	15 620 119 303,60	4 178 463 834,40	36,52%
Comptes de régularisation	765 451 605,09	443 913 020,41	-321 538 584,68	-42,01%
Provisions pour risques et charges	907 677 421,53	1 249 047 470,31	341 370 048,78	37,61%
Provisions réglementées	*	*	*	*
Fonds pour risques bancaires généraux	676 989 376,60	1 183 950 848,96	506 961 472,36	74,88%
Subventions d'investissements	*	*	*	*
Dettes subordonnées	*	*	*	*
Capital social	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00	*	*
Primes liées au capital	*	*	*	*
Réerves	450 651 946,92	482 302 299,41	31 650 352,49	7,02%
Écart de réévaluation	*	*	*	*
Report à nouveau (+/-)	*	601 356 697,35	601 356 697,35	*
Résultat de l'exercice (+/-)	633 007 049,84	879 256 459,43	246 249 409,59	38,90%
TOTAL DU PASSIF	64 699 262 745,45	84 994 325 730,64	20 295 062 985,19	31,37%

الملحق 4: جدول منتجات بنك سوسيتي جنرال الجزائر 2006-2007

► PRODUITS

LIBELLE	2006	2007	ÉCART	%
Produits d'exploitation bancaire	4 832 460 275,79	7 672 564 025,45	2 840 103 749,66	58,77%
Intérêts et charges assimilées	2 188 393 478,35	3 675 165 084,28	1 486 771 605,93	67,94%
- Sur opérations avec institutions financières	145 879 892,32	172 539 017,61	26 659 125,29	18,27%
- Sur opérations avec la clientèle	2 033 324 964,36	3 492 926 066,67	1 459 601 102,31	71,78%
- Sur obligations et autres titres à revenu fixe	9 188 621,67	9 700 000,00	511 378,33	5,57%
- Autres intérêts et produits assimilés	•	•	•	•
Produits sur opérations de crédit-bail et opérations assimilées	1 508 860 464,49	2 485 363 781,22	976 503 316,73	64,72%
Produits sur opérations de location simple	•	•	•	•
Produits des titres à revenu variable	•	•	•	•
Commissions	1 134 976 673,22	1 511 929 357,18	376 952 683,96	33,21%
Autres produits d'exploitation bancaire	229 659,73	105 802,77	-123 856,96	-53,93%
Autres produits	427 577 683,34	594 780 766,68	167 203 083,34	39,10%
Produits divers	278 612 636,27	396 593 413,37	117 980 777,10	42,35%
Reprise de provisions et récupération sur créances amorties	130 204 217,03	114 260 341,16	-15 943 875,87	-12,25%
Produits exceptionnels	18 760 830,04	83 927 012,15	65 166 182,11	347,35%
PERTE DE L'EXERCICE	•	•	•	•

الملحق 5: جدول خصوم بنك سوسيتي جنرال الجزائر 2008-2009

PASSIF

LIBELLÉ	MONTANT 2008	MONTANT 2009	VARIATION
Banques centrales, C.G.P.	*	*	*
Dettes envers Institutions financières	1 105 955 955	395 091 195	-711 864 760
• À vue	5 955 955	5 991 405	-17 550
• À terme	1 100 000 000	389 142 790	-711 857 210
Comptes créditeurs de la clientèle	74 739 691 702	100 993 431 094	26 123 740 392
• Comptes d'épargne	7 945 777 499	12 979 051 175	5 033 273 677
• À vue	7 945 777 499	12 979 051 175	5 033 273 677
• À terme	*	*	*
• Autres dettes	66 793 914 203	87 994 379 909	21 090 475 705
• À vue	59 341 706 961	79 919 126 692	21 477 419 731
• À terme	6 552 197 243	8 165 253 226	-365 944 017
Dettes représentées par un titre	6 109 629 595	7 399 599 206	1 290 969 611
• Bons de caisse	6 109 629 595	7 399 599 206	1 290 969 611
• Titres Interbank. & Titres créances negoc.	*	*	*
• Emprunts obligataires	*	*	*
• Autres dettes représentées par un titre	*	*	*
Autres passifs	15 979 731 399	14 291 019 929	-2 597 711 469
Comptes de régularisation	614 621 621	512 509 050	-102 119 570
Provisions pour risques et charges	2 057 696 022	2 093 263 109	35 567 086
Provisions réglementées	*	*	*
Fonds pour risques bancaires généraux	2 094 670 947	2 599 375 093	504 704 246
Subventions d'investissements	*	*	*
Dettes subordonnées	*	*	*
Capital social	2 500 000 000	10 000 000 000	7 500 000 000
Primes liées au capital	*	*	*
Réserves	525 255 122	597 715 420	71 450 298
Écart de réévaluation	*	*	*
Report à nouveau (-)	1 435 650 394	2 794 205 095	1 357 554 691
Résultat de l'exercice	1 429 095 959	2 591 701 493	1 162 605 534
TOTAL DU PASSIF	109 492 212 548	144 038 885 574	34 546 673 026

الملحق 6: جدول حسابات النتائج بنك سوسيتي جنرال الجزائر 2008-2009

PRODUITS

LIBELLÉ	MONTANT 2008	MONTANT 2009	VARIATION
Produits d'exploitation bancaire	11 977 371 340	14 571 991 991	2 594 620 651
Intérêts et produits assimilés	5 499 770 395	6 932 222 559	1 432 452 233
• Sur operat. Avec Institut. Financières	164 999 952	169 593 932	3 903 979
• Sur operat. Avec la clientèle	5 334 390 374	6 753 916 199	1 420 435 824
• Sur obligat. Et autres titres revenu fixe	9 709 000	9 912 539	112 539
• Autres intérêts et produits assimilés	*	*	*
Produits s/op. Crédit-bail & op. Assimilées	3 022 959 222	4 736 339 200	1 713 459 977
Produits s/op. Location simple	*	*	*
Produits titres à revenu variable	*	*	*
Commissions	2 455 707 591	2 903 323 522	447 615 931
Autres prod. Exploit. Bancaire	24 190	7 590	-16 600
Autres produits	1 065 125 515	1 997 667 736	931 541 221
Produits divers	697 315 240	1 030 096 953	332 771 623
Rapprises prov. & Récup. Créances amorties	312 157 930	545 234 410	233 076 590
Produits exceptionnels	55 653 445	422 346 453	365 693 017
PERTE DE L'EXERCICE	*	*	*

الملحق 7: جدول خصوم بنك سوسيتي جنرال الجزائر 2010-2011

PASSIF

Unité : 000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	MONTANT 2011	MONTANT 2010	VARIATION
Banque centrale		0	0	0
Dettes envers les institutions financières	2.7	220 957	306 491	-85 533
Dettes envers la clientèle	2.8	123 816 897	109 299 451	14 517 446
Dettes représentées par un titre	2.9	8 111 659	8 317 997	-206 338
Impôts courants - Passif		2 137 164	1 823 658	313 506
Impôts différés - Passif		0	22 107	-22 107
Autres passifs	2.10	3 914 878	2 921 555	993 323
Comptes de régularisation - Passif	2.10	4 349 560	13 530 693	-9 181 133
Provisions pour risques et charges		150 924	154 064	-3 140
Fonds pour risques bancaires généraux	2.11	4 670 878	4 685 157	-14 279
Dettes subordonnées				0
Capital		10 000 000	10 000 000	0
Primes liées au capital				0
Réserves		4 931 450	3 353 623	1 577 827
Ecart de réévaluation				0
Report à nouveau (+/-)		388 082	388 082	0
Résultat de l'exercice		4 364 443	3 422 827	941 616
TOTAL DU PASSIF		167 056 894	158 225 705	8 831 189

الملحق 8: جدول حسابات النتائج بنك سوسيتي جنرال الجزائر 2010-2011

TABLEAU DES COMPTES DE RÉSULTAT

Unité : 000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	MONTANT 2011	MONTANT 2010	VARIATION
Intérêts et produits assimilés	4.1	8 870 691	7 855 973	1 014 718
Intérêts et charges assimilés	4.2	-907 941	-910 489	2 548
Commissions (produits)	4.3	6 295 828	4 038 023	2 257 805
Commissions (charges)	4.4	-77 194	-62 135	-15 059
Produits des autres activités		459 236	1 508 978	-1 049 742
Charges des autres activités		-487 674	-435 414	-52 260
Produit net bancaire		14 152 945	11 994 936	2 158 009
Charges générales d'exploitation	4.5	-5 982 289	-5 305 211	-677 079
Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles		-651 471	-636 076	-15 395
Résultat brut d'exploitation		7 519 185	6 053 649	1 465 536
Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	4.6	-3 436 115	-2 610 247	-825 868
Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.6	1 964 724	1 464 042	500 683
Résultat d'exploitation		6 047 794	4 907 444	1 140 351
Éléments extraordinaires (Produits)		0	0	0
Éléments extraordinaires (Charges)		0	0	0
Résultat avant impôt		6 047 794	4 907 444	1 140 351
Impôts sur les résultats et assimilés	4.7	-1 692 072	-1 484 616	-207 455
Résultat net de l'exercice		4 355 723	3 422 827	932 895

الملحق 9: جدول خصوم بنك سوسيتي جنرال الجزائر 2012-2013

PASSIF

LIBELLÉ	NOTE	Unité:000 DZD		
		2013	2012	VARIATION
Banque centrale		0	0	0
Dettes envers les institutions financières	2.7	40 803	132 101	-91 298
Dettes envers la clientèle	2.8	175 898 919	153 408 358	22 490 561
Dettes représentées par un titre	2.9	6 237 234	7 821 607	-1 584 372
Impôts courants - Passif		1 124 983	2 375 621	-1 250 639
Impôts différés - Passif		57 287	0	57 287
Autres passifs	2.10	3 878 173	2 549 461	1 328 712
Comptes de régularisation - Passif	2.10	6 993 370	8 456 563	-1 463 192
Provisions pour risques et charges		647 375	622 624	24 751
Fonds pour risques bancaires généraux	2.11	4 332 778	4 444 638	-111 860
Dettes subordonnées		0	0	0
Capital		10 000 000	10 000 000	0
Primes liées au capital		0	0	0
Réserves		9 374 509	7 505 255	1 869 254
Écart de réévaluation		0	0	0
Report à nouveau (+/-)		0	0	0
Résultat de l'exercice		4 020 080	5 169 254	-1 149 174
TOTAL DU PASSIF		222 605 512	202 485 482	20 120 029

الملحق 10: جدول حسابات النتائج بنك سوسيتي جنرال الجزائر 2012-2013

TABLEAU DES COMPTES DE RÉSULTAT

LIBELLÉ	NOTE	Unité:000 DZD		
		2013	2012	VARIATION
Intérêts et produits assimilés	4.1	9 034 060	8 765 695	268 365
Intérêts et charges assimilées	4.2	-724 724	-926 452	201 729
Commissions (produits)	4.3	6 320 463	7 488 481	-1 168 018
Commissions (charges)	4.4	-60 895	-77 835	16 940
Produits des autres activités		180 891	307 878	-126 987
Charges des autres activités		-84 397	-178 807	94 410
Produit net bancaire		14 665 399	15 378 961	-713 561
Charges générales d'exploitation	4.5	-6 293 475	-5 936 046	-357 430
Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles		-431 140	-486 675	55 535
Résultat brut d'exploitation		7 940 784	8 956 240	-1 015 456
Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	4.6	-5 278 802	-4 745 033	-533 769
Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.6	2 688 302	2 816 993	-128 690
Résultat d'exploitation		5 350 284	7 028 199	-1 677 916
Éléments extraordinaires (Produits)		0	0	0
Éléments extraordinaires (Charges)		0	0	0
Résultat avant impôt		5 350 284	7 028 199	-1 677 916
Impôts sur les résultats et assimilés	4.7	-1 330 203	-1 858 945	528 742
Résultat net de l'exercice		4 020 080	5 169 254	-1 149 174

الملحق 11: جدول خصوم بنك سوسيتي جنرال الجزائر 2014

Passif		Unité : 000DZD		
LIBELLÉ	NOTE	2014	2013	VARIATION
Banque centrale		0	0	0
Dettes envers les institutions financières	2.8	41 283	40 803	479
Dettes envers la clientèle	2.9	184 360 367	175 888 919	18 461 448
Dettes représentées par un titre	2.10	3 636 413	6 237 234	-2 600 821
Impôts courants - Passif		1 816 436	1 124 983	691 454
Impôts différés - Passif		0	57 287	-57 287
Autres passifs	2.11	1 390 367	3 878 173	-2 487 806
Comptes de régularisation - Passif	2.11	10 831 832	6 983 370	3 638 461
Provisions pour risques et charges		800 999	647 375	153 625
Subventions d'équipement autres subventions d'investissement		0	0	0
Fonds pour risques bancaires généraux	2.12	3 303 122	4 332 778	-1 029 656
Dettes subordonnées		0	0	0
Capital		10 000 000	10 000 000	0
Primes liées au capital		0	0	0
Réserves	2.13	12 220 468	9 374 509	2 845 957
Ecart d'évaluation		0	0	0
Ecart de réévaluation		0	0	0
Report à nouveau (+/-)		0	0	0
Résultat de l'exercice (+/-)		5 137 029	4 020 080	1 116 949
TOTAL DE L'ACTIF		243 238 316	222 606 512	20 732 804

الملحق 12: جدول حسابات النتائج بنك سوسيتي جنرال الجزائر 2014

Tableau des comptes de résultat

Unité : 000DZD

LIBELLÉ	NOTE	2014	MONTANT 2013	VARIATION
Intérêts et produits assimilés	4.1	12 016 779	9 034 060	2 982 719
Intérêts et charges assimilés	4.2	-1 142 054	-724 724	-417 331
Commissions (produits)	4.3	2 366 899	6 320 463	-3 953 564
Commissions (charges)	4.4	-57 778	-60 895	3 118
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction		0	0	0
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponible à la vente		0	0	0
Produits des autres activités		174 091	180 891	-6 800
Charges des autres activités		-48 484	-84 397	35 913
Produit net bancaire		13 309 454	14 665 399	-1 355 948
Charges générales d'exploitation	4.5	-4 244 047	-6 293 475	2 049 429
Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles		-441 831	-431 140	-10 691
Résultat brut d'exploitation		8 623 576	7 940 784	682 792
Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	4.6	-4 614 206	-5 278 802	664 597
Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.6	2 906 649	2 688 302	218 347
Résultat d'exploitation		6 916 018	5 350 284	1 565 735
Gains ou pertes nets sur autres actifs		12 366	-	12 366
Eléments extraordinaires (Produits)		0	0	0
Eléments extraordinaires (Charges)		0	0	0
Résultat avant impôt		6 928 385	5 350 284	1 578 101
Impôts sur les résultats et assimilés	4.7	-1 791 356	-1 330 203	-461 152
TOTAL DE L'ACTIF		5 137 029	4 020 080	1 116 949

الفهرس

الفهرس

I.....	الإهداء
II.....	الشكر
III.....	قائمة المحتويات
IV.....	قائمة الجداول
V.....	قائمة الأشكال
VI.....	قائمة الملاحق
V II	الملخص
أ.....	المقدمة

الفصل الأول: الأدبيات النظرية

02.....	تمهيد
03.....	المبحث الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية
03.....	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الكفاءة المصرفية
03.....	أولا : مفهوم الكفاءة المصرفية وأبعادها
05.....	ثانيا : أنواع الكفاءة المصرفية
06.....	ثالثا : العوامل المؤثرة على الكفاءة المصرفية
07.....	رابعا : قياس الكفاءة المصرفية
09.....	خامسا : أهداف قياس الكفاءة المصرفية
10.....	المطلب الثاني : عموميات حول سعر الصرف
10.....	أولا : مفهوم سعر الصرف وأنواعه
12.....	ثانيا : أنظمة الصرف
12.....	ثالثا : مخاطر الصرف
13.....	رابعا : العوامل المؤثرة على سعر الصرف
14.....	خامسا : قياس خطر الصرف وتقنيات التحوط منه
17.....	سادسا : أثر تقلبات أسعار الصرف على كفاءة البنك
19	المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية
19.....	المطلب الأول : عرض الدراسات السابقة
21.....	المطلب الثاني : تقييم الدراسات السابقة

22.....	الشبهه.....
22.....	ثانيا : أوجه الاختلاف
23.....	خلاصة

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية حالة بنك سوسيتي جنرال

25.....	تمهيد.....
26.....	المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة.....
26.....	المطلب الأول : الطريقة المتبعة في الدراسة.....
	أولا : مجتمع وعينة

26.....	الدراسة.....
---------	--------------

26.....	ثانيا : طريقة جمع البيانات.....
27.....	ثالثا : متغيرات الدراسة.....

27.....	المطلب الثاني : الأدوات المستخدمة.....
---------	--

27.....	أولا : البرامج المعلوماتية.....
---------	---------------------------------

24.....	ثانيا : النسب المالية.....
---------	----------------------------

24.....	ثالثا : الانحدار الخطي البسيط.....
---------	------------------------------------

30.....	المبحث الثاني : عرض وتحليل النتائج
---------	--

30.....	المطلب الأول : عرض النتائج المتوصل إليها.....
---------	---

30.....	أولا : تقييم كفاءة البنك.....
---------	-------------------------------

36.....	ثانيا : تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط.....
---------	--

47.....	الطلب الثاني : تحليل ومناقشة النتائج.....
---------	---

47.....	أولا : تحليل نتائج قياس الكفاءة.....
---------	--------------------------------------

48.....	ثانيا : تحليل نتائج المفاضلة بين النماذج.....
---------	---

49.....	خلاصة الفصل.....
---------	------------------

51.....	الخاتمة.....
---------	--------------

الفهرس

55.....	المراجع
60.....	الملاحق
70.....	الفهرس